دور المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة
_ دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناءGCB _

الأستاذة: تبة سوميه

الملخص :

يعتبر التحليل المالي من أهم ما هو مستخدم ضمن آليات التخطيط و الرقابة و الحصول على معلومات تساهم بشكل أو بآخر في ترشيد قرارات المؤسسة اعتمادا على دراسة البيانات الظاهرة بالقوائم المالية ، حيث يتم إعداد هذه الأخيرة وفق ما تمليه متطلبات المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية التي تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي في المؤسسة ؛

وفي هذا السياق تناولنا موضوع التحليل المالي من خلال معالجة إشكالية يدور مضمونها حول مدى مساهمة المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسات ، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية و الدراسة الميدانية حيث تناول الجانب النظري الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية ومن ثم انعكاساتها و إسهاماتها في تفعيل التحليل المالي ثم تم إسقاط ذلك في الدراسة الميدانية على المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء ليتم في النهاية التوصل إلى مجموع نتائج مفاد جلها أنه فعلا لمعايير المحاسبة الدولية دور تفعيلي في التحليل المالي بالمؤسسات .

الكلمات المفتاحية : المعايير المحاسبية الدولية ،النظام المحاسبي المالي ، التحليل المالي .

Résumé

Le concept de gouvernance est parmi les plus importants sujets qui attirent l'attention de l'Algérie dans la situation actuelle, en raison de son rôle dans le maintien de la stabilité du système bancaire, qui constitue son sécurité l'un des principaux piliers de la croissance du secteur des entreprises et du marché boursier et l'économie en général, En plus d'améliorer la capacité des banques à attirer des capitaux, qui est devenu à la lumière de ces évolutions caractérisé par une grande partie de défis.

Et malgré la disponibilité du cadre juridiques, et la présence de certains éléments et indicateurs préliminaires suggèrent le début de conscience de l'importance d'Appliquer les principes de gouvernance d'Entreprise dans les banques algériennes, mais l'application de ces principes n'a pas au niveau requis, surtout avec l'Absence d'Un code de la gouvernance dans ces banques .

Mots-clés :

La gouvernance des banques, la gouvernance d'entreprise, le comité de Bâle, les indicateurs positifs et négatifs de la gouvernance des banques algériennes.

تمهيـــــد :

يعتبر التحليل المالي من أهم ما تناولته الدراسات الاقتصادية و تتزايد أهميته يوما بعد يوم في ظل تشابك الأسواق المالية الدولية ، حيث يخدم هذا الأخير العديد من الأطراف ذات الصلة و المهتمة بوضعية المؤسسة ، انطلاقا من ما هو محقق كنتائج لإصدار حكم حول وضعيتها و تحديد جوانب القوة و الضعف فيها ، و بما أن القوائم المالية للمؤسسة تعتبر المصدر الرئيسي للعديد من المستخدمين للحصول على معلومات يتم على أساسها اتخاذ القرارات فان فهم هذه القوائم و معرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعدادها أصبح أمرا ضروريا ، فلا يكون هناك تحليل مفيد بل و فعال للقوائم المالية دون فهم كاف للمعايير و الطرق المحاسبية المتبناة في إعداد هذه القوائم ؛

ولقد أظهر البعد المتنامي للأنشطة الاقتصادية اختلاف المحاسبة بتطبيقاتها من بيئة لأخرى ، ما أدى إلى صعوبة إجراء المقارنات بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات مع اختلاف طبيعة الأنظمة المحاسبية المطبقة من بلد لأخر ، مما أدى إلى بروز العديد من المحاولات الرامية للتقليل أو الحد من اختلاف تلك الأنظمة لضمان فهم موحد للقوائم المالية ، و خلصت هذه المحاولات إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية ، هذه الأخيرة التي أخذت مكانا لها في العديد من دول العالم ، وعلى غرار ذلك فقد طالبت الجزائر بتبني هذه المعايير سعيا وأملا منها في الالتحاق بركب العولمة و التفاعل مع البيئة الدولية ، وكخطوة أولى قامت بالعديد من الإصلاحات أولها إصلاح نظامها المحاسبي بتغيير المخطط المحاسبي الوطني و إحلاله بنظام محاسبي مالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية ؛

وانطلاقا مما سبق من طرح فانه ومع التغيير الذي سيمس مخرجات النظام المحاسبي المالي نتيجة التوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، فان ذلك يقودنا إلى دراسة انعكاس هذا التغيير على فعالية التحليل المالي للقوائم المالية ، باعتبار هذا الأخير يهتم بدراسة مخرجات النظام المحاسبي ، وتماشيا مع ذلك تم طرح الإشكال التالي : **ما مدى مساهمة المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة ؟**

و يمكن تجزئة الإشكال الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ما هو دور التحليل المالي في المؤسسة ؟
- ✓ هل لتطبيق المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية علاقة بالتحليل المالي في المؤسسة ؟
- ✓ هل تتأثر وظيفة المحلل المالي بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المعدة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ؟
- ✓ ما هو واقع التحليل المالي في المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء ببومرداس في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

و منذ البداية يمكن صياغة الفرضيات الآتية :

- ✓ يعتبر التحليل المالي نظام لتشغيل البيانات المستمدة من الكشوفات المالية للمؤسسة بهدف التوصل إلى تشخيص الوضع المالي للمؤسسة ؛

- ✓ تبني و تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات يؤثر على القوائم المالية المستعملة في التحليل المالي و التي لها أثر على كفاءة نتائجه ؛
- ✓ صدق و سلامة نتائج التحليل المالي تعتمد على سلامة المحتوى المعلوماتي في القوائم المالية المعتمد عليها في عملية التحليل ؛
- ✓ تقوم المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء بإعداد القوائم المالية وفق ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي وما يتوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ، مما يسهل وظيفة المحلل المالي في المؤسسة

و سعيا منا للإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا إتباع التقسيم التالي :

- ✓ ماهية المعايير المحاسبية الدولية (التطرق بصفة خاصة للمعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بالتحليل المالي في المؤسسة)؛
- ✓ النظام المحاسبي المالي في الجزائر ؛
- ✓ مفهوم التحليل المالي ؛
- ✓ تأثير المعايير المحاسبية على التحليل المالي في المؤسسة ؛
- ✓ دراسة حالة _ التحليل المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء ببومرداس _

1 – ماهية المعايير المحاسبيــة الدوليـــــة

أ– **تعريف المعايير** : تميل أدبيات المحاسبة إلى استخدام مفهوم المعيار المحاسبي ، و كلمة معيار ترجمة لكلمة (standard) الانجليزية ، وهي تعني نموذج يوضع و يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته.

و يعرف المعيار في المحاسبة على أنه المرشد الأساسي لقياس العمليات و الأحداث و الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها و إيصال المعلومات إلى المستفيدين ، وكذا توجيه و ترشيد الممارسات العملية في المحاسبة و التدقيق أو مراجعة الحسابات ".[1]

" المعيار المحاسبي هو بيان تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية و يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات و الأحداث الخاصة بالمركز المالي و نتائج الأعمال ، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب".[2]

وتختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة ومما سبق يتضح أن أسباب وجود معايير دولية تكمن في :

- ✓ الحاجة إلى تقديم و إيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة و استبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة ، مثل معالجة مشكل عقود الإيجار– تمويل ،
- ✓ وجود اختلافات في شكل و مضمون القوائم المالية ؛
- ✓ انفتاح البورصات و أسواق المال على المستوى العالمي ؛
- ✓ تسهيل عملية قراءات القوائم المالية الموحدة ؛
- ✓ ضرورة التوافق و التنسيق و التوحيد المحاسبي العالمي ؛
- ✓ تدعيم المرور إلى الأسواق المالية ؛
- ✓ تسهيل الاتصالات بين المتعاملين الاقتصاديين ؛

ب– **مكونات معايير المحاسبة الدولية:** إن دراسة معايير المحاسبة الدولية يجعلنا نلاحظ بأن المعيار المحاسبي غالبا ما يحتوى على :[3]

مقدمة المعيار و التعريف بالمصطلحات المحاسبية المستخدمة في المعيار؛ شرح المعيار؛ موضوع المعيار؛ الإفصاح ؛ أحكام انتقالية و ذلك للمعايير التي تحتاج إلى فترة زمنية لتطبيقها ؛تاريخ بدء سريان المعيار.

ونقول أنه لا توجد فترة معينة لإصدار المعايير المحاسبية ، و إنما يتم ذلك على حسب الحاجة و المشاكل المحاسبية المطروحة ، وعليه يتم إعداد المعايير بعد الدراسات و المناقشات و التعليقات و الاقتراحات ، ثم المراجعة و الاعتماد ،ثم يتم تحديد بدء سريان المعيار المحاسبي و حسب تطور المحاسبة فانه يمكن تعديل أو إلغاء أي معيار و ذلك حسب الضرورة و العوامل المؤثرة على البيئة المحاسبية ؛

إن المعايير الدولية تحت اسم المعايير المحاسبية الدولية (IAS) هي 41 معيار مرقمة من 1 إلى 41 الغي البعض منها و ظهرت معايير معوضة أو جديدة تحت اسم المعايير المحاسبية الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) و عددها 13 إلى غاية جانفي 2013 ، و بالإضافة إلى المعايير IAS و IFRS هناك تفسيرات وشروحات كل من الهيئتين (SIC و IFRIC) [4]

و الفلسفة التي تقوم عليها المعايير الدولية IFRS هي الشفافية ، التطبيق في مختلف أنحاء العالم و الشرعية العالمية لهذه المعايير،و احتراما لهذا فكل منا يمكنه المشاركة عبر شبكة الانترنت حول مشروع أو موضوع محل النقاش ، وكذا الاطلاع على آراء الآخرين المنشورة عبر الشبكة .[5]

ولا تعتبر هذه الأخيرة وليدة الحاضر و إنما ترجع الفكرة إلى سنة 1904 و هو تاريخ انعقاد أول مؤتمر للمحاسبين بمدينة سانت لويس الأمريكية حيث تمت مناقشة و مقارنة المبادئ المحاسبية و حتى الممارسات المحاسبية في البلدان الكبرى في العالم تلاها عقد العديد من المؤتمرات الأخرى وقد أسفرت المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم

لتطبيق هذه المعايير وأهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) و هي منظمة مستقلة أنشئت عام 1973 تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات و المؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم.[6]

تم إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وذلك في 2001 ، واتفق على تعميم مصطلح IFRS على كل المعايير ، فمعايير IFRS أوسع و أشمل و تتضمن في مضمونها كلا من الجانب المالي و المحاسبي و كل معيار جديد يظهر ابتداء من 2001 يظهر باسم IFRS رقم ..... . [7]

ج – من خلال تبني و تطبيق المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي في المؤسسات يتضح وجود انعكاسات على العديد من التقنيات في المؤسسة ونحن سنتعرض بشيء من التفصيل للمعايير المحاسبية التي لها علاقة مباشرة بالموضوع أي بالتحليل المالي في المؤسسة:

❖ **المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) : عرض القوائم المالية [8]**

هدف المعيار : يهدف المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل سنة 1997 إلى تحديد الأسس التي على ضوئها يتم عرض القوائم المالية ذات الغرض العام بغرض ضمان إجراء المقارنة ، سواء تعلق الأمر بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة عن فترات مالية مختلفة ، أو مقارنة تلك القوائم مع مؤسسات أخرى ، ويرسم المعيار الإطار العام ، ويوضح مسؤولية عرض القوائم المالية ، ويقدم الإرشادات حول شكلها أو هيكلها ، ويشير إلى أدنى ما يمكن عرضه في القوائم المالية ؛

إطار المعيار : يطبق على حميع القوائم المالية ذات الغرض العام المعدة وفق قواعد و قوانين مجلس معايير المحاسبة الدولية الموحدة و يقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام تلك التي يتوقع أن تلبي احتياجات المستعملين الذين لا تتوفر لديهم السلطة على طلب المعلومات التي تتلاءم مع رغباتهم الخاصة و احتياجاتهم .

أهداف القوائم المالية : إن الغرض العام من إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير المعلومات حول الوضع المالي للمؤسسة و أدائها المالي بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية للمؤسسة و كل ذلك يتطلب أن يكون مفيدا و نافعا لطبقة واسعة من المستعملين أثناء قيامها بعملية اتخاذ القرارات و لتحقيق هذا الهدف ، يجب أن تقدم القوائم المالية المعلومات التي من شأنها أن تعكس : الأصول ، الالتزامات ، حقوق الملاك ، الأرباح و الخسائر ، التغيرات في حقوق الملكية ، وحتى تكون القوائم المالية مكتملة يجب أن تتضمن :[9]

- الميزانية
- قائمة التغير في حقوق الملكية
- جدول حسابات النتائج
- قائمة التدفقات النقدية
- ملاحق متضمنة ملخصا عن السياسات المحاسبية ، و أي توضيحات أخرى يعتقد أن لها أهمية .

❖ **المعيار الدولي السابع (IAS7) : قائمة التدفقات النقدية**

تعريف قائمة التدفقات النقدية : يمكن تعريفها على أنها "جدول يوضح التغير في التدفقات النقدية بين أول فترة و أخر فترة حيث يحاول الإجابة على الزيادة أو النقصان في النقدية ،إذ أنه يبين تدفقات ، مقبوضات و مدفوعات المؤسسة خلال نفس الفترة ، ويتم تصنيف التدفقات النقدية وفق أنشطة الاستغلال ،الأنشطة الاستثمارية و الأنشطة التمويلية ."[10] ، و قد عرف معيار المحاسبة الدولي السابع IAS7 تلك النشاطات كما يلي :[11]

- ✓ الأنشطة التشغيلية : و هي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة و النشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية ؛
- ✓ الأنشطة الاستثمارية : و هي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل و التخلص منها ،و غيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية ؛
- ✓ النشاطات التمويلية : و هي النشاطات التي ينتج عنها تغييرات في حجم و مكونات ملكية رأس المال و عمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة . كما عرض المعيار السابع طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية يجب على المؤسسات اختيار إحداهما و هما : الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة و الاختلاف بينهما يكمن في طريقة احتساب و عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أما عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية فهو متشابه في كلتا الطريقتين .[12]

❖ **المعيار الدولي السادس عشر (IAS16) : الممتلكات و المصانع و المعدات** [13]

الهدف: تم اعتماد المعيار في مارس 1982 و يهدف هذا المعيار إلى توضيح المعالجة المحاسبية للممتلكات والمنشآت والمعدات ، و تتمثل المسائل الرئيسية في محاسبة الممتلكات والمنشآت والمعدات في : توقيت

الاعتراف بالموجودات، تحديد قيمها المدرجة وأعباء الاهتلاك التي يتم الاعتراف بها، ثم تحديد أوجه التدني الأخرى التي تحدث في قيمتها المدرجة والمعالجة المحاسبية لهذا التدني . حيث يقصد بالممتلكات والمنشآت والمعدات الموجودات الملموسة التي تمتلكها المؤسسة بقصد استخدامها في إنتاج السلع والخدمات، أو بقصد تأجيرها للغير، أو لأغراض إدارية و يتوقع أن يتم استخدامها خلال أكثر من فترة .

شروط الاعتراف بالممتلكات والمصانع والمعدات: يجب الاعتراف بالممتلكات والمنشآت والمعدات كموجودات متى كان من المحتمل الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية منها ، و كان بالإمكان قياس تكلفة الأصل بقدر من الموثوقية.

تشكل الممتلكات و المنشآت والمعدات جزءاً رئيسياً من إجمالي موجودات المؤسسة ، ولهذا تعتبر على قدر كبير من الأهمية في إظهار المركز المالي للمؤسسة.

❖ **-المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر (IAS17) : عقود الإيجار [14]**

الهدف : عدل المعيار سنة 1997 و يتضمن تعريفا واضحا لعقد الإيجار و لأنواعه : التمويلي و التشغيلي ويوضح المعيار شروط كل نوع و طرق معالجتها و عرضها في القوائم المالية لكل من المستأجر و المؤجر ، و فيما يلي بعض التعاريف الواردة في المعيار :

- ✓ **عقد الإيجار :** هو اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر حق استخدام أصل لفترة زمنية متفق عليها مقابل دفعة واحدة أو سلسلة دفعات ، ويميز المعيار بين نوعين أساسيين من عقود الإيجار :
- ✓ **عقد الإيجار التمويلي :** هو عقد يحيل بشكل جوهري كافة المخاطر و المنافع المتعلقة بملكية أصل و قد يتم أو لا يتم تحويل حق الملكية في نهاية الأمر ، ومن أهم تبعاته أن يقوم المستأجر بمعالجة الأصل محل عقد الإيجار التمويلي كأصل خاضع لسيطرته ، فيقوم مثلا باحتساب قسط اهتلاكه السنوي و يسجله في دفاتره ؛
- ✓ **عقد الإيجار التشغيلي :** هو أي عقد إيجار أخر لا يلبي شروط عقد الإيجار التمويلي .

❖ **المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر (IAS18): الإيراد[15]**

الهدف : يعرف هذا المعيار الإيراد ويهتم بقياس الإيراد من بيع البضائع وتأدية الخدمات وإيرادات أخرى ،و يعرف الإيرا
انه إجمالي

التدفقات الداخلة من المنافع الاقتصادية خلال الفترة و الناتجة عن الأنشطة العادية للمؤسسة والتي ينتج عنه
زيادة في حقوق الملكية
بخلاف الزيادة التي تنتج عن مساهمات أصحاب حقوق الملكية.

نطاق المعيار: يطبق هذا المعيار على المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العمليات والأحداث التالية : بيع البضائع ، تأدية الخدمات ،استعمال

أطراف أخرى لموجودات المؤسسة وما ينتج عنها من فوائد و إيرادات ، حيث تشتمل البضائع المذكورة في نص المعيارعلى البضائع

المنتجة من قبل المؤسسة بغرض بيعها والسلع المشتراة بقصد إعادة بيعها كالسلع المشتراة من قبل تاجر التجزئة أو الأراضي أو الممتلكات

الأخرى التي يحتفظ بها بغرض إعادة البيع.

تتضمن تأدية الخدمات عادة قيام المؤسسة بأداء مهام متعاقد عليها خلال فترة متفق عليها ، وقد تقدم الخدمات خلال فترة واحدة أو خلال أكثر

من فترة ، و يتحقق الإيراد من خلال استخدام الآخرين لأصول المؤسسة وفقاً لأحد الأشكال التالية : فوائد ، إتاوات ، أرباح الأسهم.

❖ **المعيار المحاسبي الدولي الرابع و العشرون (IAS24) : الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة**[16]

الهدف :إن الهدف من هذا المعيار هو ضمان أن تحتوي البيانات المالية للمؤسسة على الإفصاحات اللازمة لجذب الانتباه نحو إمكانية أن يكون مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والأرصدة المعلقة لدى هذه الجهات.

نطاق المعيار :يتم تطبيق هذا المعيار في:

- ✓ تحديد وتعريف الأطراف ذو ي العلاقة والمعاملات المتبادلة ؛
- ✓ تحديد الأرصدة المعلقة بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة الخاصة بها.
- ✓ تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح عن البنود في النقطتين السابقتين مطلوبا ؛
- ✓ تحديد الإفصاحات التي ينبغي القيام بها حول تلك البنود.

❖ **المعيار المحاسبي الدولي الثامن و الثلاثون (IAS38) :الموجودات غير الملموسة** [17]

تعريف الأصل غير الملموس :هو أصل غير نقدي قابل للتحديد لكن ليس له وجود مادي ، ويجب أن يتوفر شرطين في الأصل غير الملموس :

- ✓ تسيطر عليه المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة مثل الشراء أو التطوير الداخلي ؛
- ✓ يتوقع أن تحصل المؤسسة نتيجة اقتناء أو استخدام الأصل على منافع اقتصادية ممثلة بتدفقات نقدية مستقبلية.

ومن الأمثلة الشائعة على الأصول غير الملموسة :الشهرة و براءة الاختراع ،و العلامة التجارية و الاسم التجاري و حقوق التأليف ... .

هدف المعيار : يهدف المعيار إلى تغطية الأصول غير الملموسة و التي لا تغطيها معايير محاسبية أخرى من حيث :

- ✓ تحديد متى يمكن أو يجب أن يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة ؛
- ✓ تحديد الأسس الواجب استخدامها لقياس الأصول غير الملموسة ؛
- ✓ توضيح كيفية معالجة الاطفاءات و خسائر التدني التي يمكن أن تطرأ على الأصول غير الملموسة ؛
- ✓ الافصاحات الواجب عرضها بخصوص الأصول غير الملموسة

❖ **المعيار المحاسبي الأربعون (IAS40) : العقارات الاستثمارية** [18]

الهدف : هدف هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للعقارات الاستثمارية و متطلبات الإفصاح ذات العلاقة ؛

نطاق المعيار : يشمل المعيار كل الممتلكات الاستثمارية المحتفظ بها من قبل كافة المؤسسات و ليس مقصورا على المؤسسات التي نشاطها الرئيسي في هذا المجال ؛

و يقصد **بالممتلكات الاستثمارية** : أنها تلك الممتلكات (أرض أو مبنى أو جزء من مبنى أو كلاهما) محتفظ بها لغرض من قبل المالك أو المستأجر ضمن عقد إيجار تمويلي لاكتساب إيرادات ايجارية أو إيرادات ناتجة من ارتفاع في قيمتها الرأسمالية أو لكلا الغرضين ؛

❖ **معيار التقرير و الإبلاغ المالي الثامن (IFRS8): القطاعات التشغيلية**

هدف المعيار : حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 14 و يتطلب من المؤسسات الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة و أثارها المالية و البيئات الاقتصادية التي تعمل فيها.

نطاق المعيار : يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية المنفصلة أو الافرادية للمؤسسة أو القوائم المالية الموحدة للمؤسسة التي :

- ✓ يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام (بورصة محلية أو أجنبية أو سوق تداول مباشر بما في ذلك الأسواق المحلية أو الإقليمية) ؛
- ✓ إذا كانت المؤسسة تودع ،أو قيد عملية إيداع بياناتها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات المالية في سوق عام .

تعريفات : تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها:

القطاع التشغيلي : هو جزء من المؤسسة يتصف بما يلي :

- ✓ يمارس نشاط تجاري ، يولد إيرادات ، يتكبد مصاريف بما فيها الإيرادات و المصاريف الناتجة عن العمليات مع أجزاء المؤسسة الأخرى ؛

- ✓ يتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذي القرار التشغيلي الرئيسي للمؤسسة لاتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع و تقييم أدائه ؛
- ✓ تتوفر معلومات منفصلة حول ذلك القطاع.

2- **النظام المحاسبي المالي في الجزائر:**

أ- **تعريف النظام المحاسبي المالي :** يمكن تعريف النظام المالي وفقا للمادة (3) من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 و التي سمي في صلبها بالمحاسبة المالية كما يلي : "هي نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية و تصنيفها ، وتقييمها و تسجيلها ، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته ، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية " [19] ؛

من الناحية القانونية نظام المحاسبة المالية الجديد هو عبارة عن"مجموعة من الإجراءات و النصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية و المحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون و وفقا للمعايير المالية و المحاسبية الدولية المتفق عليها" .[20]

ويخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ، كل شخص طبيعي و معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية ، ماعدا الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.[21].

ب-**الفرضيات الأساسية والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي :** جاءت المواد من 06 إلى 19 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 توضح مختلف المبادئ المحاسبية و الحصائص النوعية للمعلومات المالية : [22]

حيث تتمثل الفرضيات الأساسية لإعدادها تتمثل في مبدئي :

محاسبة التعهد (الالتزام) : تتطلب الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم و كذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة و المكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض ؛

الاستمرارية : عند إعداد القوائم المالية يتم افتراض أن المؤسسة مستمرة إلى أجل غير محدد في المدى المستقبلي المنظور .

المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي :ندرج أهم هذه المبادئ فيما يلي :

- الدورة المحاسبية ؛ – التكلفة التاريخية ؛
- استقلالية الذمة المالية ؛ – استقلالية الدورات المحاسبية ؛
- عدم المقاصة ؛ – الوحدة النقدية
- عدم المساس بالميزانية الافتتاحية ؛ – مبدأ الأهمية النسبية

الخصائص النوعية للمعلومة المالية في إعداد القوائم المالية : لقد حدد النظام المحاسبي الجزائري خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستخدميها تتطابق مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية و هو ما يؤكد الغاية من وضع هذا النظام و هي خدمة كل مستعملي القوائم المالية الختامية و مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر فعالية و تتمثل في :

- القابلية للمقارنة ؛ – الملاءمة ؛
- القابلية للفهم ؛ –الموثوقية (المصداقية)

كما تكون المعلومات متضمنة الصفات الفرعية التالية : الحياد ؛ – تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني

الشمولية ؛ – الحيطة و الحذر ،البحث عن الصورة الصادقة .

ج– **أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي** : يهدف تطبيق النظام المحاسبي إلى تحقيق جملة أهداف نذكرها :[23]

- ✓ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق و الأنظمة المحاسبية الدولية ؛
- ✓ الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام ؛
- ✓ تسهيل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات في الدول الأجنبية باعتبار هذا النظام يلائم كل الكيانات الدولية التي تخضع له ؛
- ✓ تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه للجزائر من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية ؛
- ✓ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات ؛
- ✓ محاولة جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية ؛
- ✓ تعزيز مكانة و ثقة الجزائر لدى المنظمات المالية و التجارية العالمية ؛
- ✓ تحديد طبيعة و قواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية ؛
- ✓ التمكين من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن و بين المؤسسات على المستويين الوطني و الدولي؛
- ✓ نشر معلومات كافية وصحيحة ،موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين و تسمح لهم بمتابعة أموالهم ؛
- ✓ يسمح بالتسجيل بطريقة موثوق بها و شاملة لمجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية؛
- ✓ تستفيد الشركات متعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول ؛

- ✓ يتوافق النظام المحاسبي المالي كلية مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل تكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير.

إن واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي لا يزال يشوبه كثير من العوائق ، فليس من السهل تغيير نظام تأصلت جذوره في المؤسسات الجزائرية لمدة تفوق سن الجيل ، و لكن تسعى الجزائر جاهدة لتصدي كل المعيقات و ذلك بعدة أساليب خاصة توفير فرص التكوين .

3- مفهوم التحليل المالي :

أ- **تعريف التحليل المالي :** نستدرج فيما يلي بعض التعاريف التي خصت مفهوم التحليل المالي فيما يأتي :

" هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره و توسيعه و تشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية و التخطيط لها في ظروف عدم التأكد و هي مهمة في مشاريع الدولة المركزية لأن المجتمع هو من يتحمل الخسائر الناجمة عن فشل المشاريع و يتضمن عملية تفسير القوائم المالية و فهمها و هو احد المصادر المهمة للمعلومات....."[24].

ب- **أهداف التحليل المالي :** تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي و نتائج الأعمال و التغير في الوضع المالي للمؤسسة و تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات و يهدف التحليل المالي إلى :[25]

- ✓ تفسير القوائم المالية المنشورة و تحليلها بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية ، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية بالمؤسسة ؛
- ✓ تحليل الجدارة الائتمانية و قرارات الائتمان ؛
- ✓ التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي ، تحليل السيولة ، تحليل تقلص الربحية و تدهور مستوى النشاط ، و تحليل هيكل التمويل و التنبؤ بالأرباح و المبيعات المستقبلية وتقييم البدائل الاستثمارية ؛
- ✓ دراسة و تقييم الجدوى الاقتصادية و التخطيط المستقبلي لإقامة المشاريع و تقييم الأداء بعد قيام المشاريع .

ج-وظيفة المحلل المالي : يعتبر المحلل المالي أحد أركان التحليل المالي الناجح حيث يقوم المحلل المالي بوظيفتين رئيسيتين هما :[26]

- ✓ **الوظيفة الفنية :** بعدما تبين أن للتحليل المالي قواعد و أسس و معايير فوظيفة المحلل المالي تتجلى فنيا في كيفية التعامل في استخدام و تطبيق هذه المعايير مثل كيفية احتساب النسبة المالية رياضيا ؛تصنيف و تبويب البيانات و المعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة و المقارنة ؛ مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

- ✓ **الوظيفة التفسيرية** : وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم الوصول إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل و وضع الحلول و التوصيات لهذه النتائج ،و على المحلل المالي عند مزاولته لوظيفتيه سواء الفنية و التفسيرية مراعاة عدة عوامل نذكر منها : طبيعة النشاط الذي تزاوله المؤسسة ، القطاع الذي تنتمي إليه ، الموقع الجغرافي الذي توجد به المؤسسة.....الخ.

ويمكن التمييز بين نوعين من المحللين كما يلي:[27]

محلل داخلي : فهي الجهة التي تقوم بالتحليل باعتبارها عضوا في المؤسسة التي تخضع للتحليل و من أمثلة ذلك الإدارة ، وأما المحلل الخارجي : فهي الجهة التي لا تنتمي إلى المؤسسة موضع التحليل و الذي قد يكون مستثمرا أو ممولا أو موردا متوقعا.

د- استعمالات التحليل المالي : يتم استعمال التحليل المالي للأغراض التالية :[28]

– التحليل الائتماني : يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض (المدين) .

– التحليل الاستثماري : تكمن أهمية هذا التحليل لجمهور المستثمرين من أفراد و مؤسسا في التعرف على سلامة استثماراتهم و كفاية عوائدها .

– تحليل الاندماج و الشراء : ينتج من هذا التحليل (الاندماج و الشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر و زوال الشخصية القانونية لكل منهما أو إحداهما؛

–تحليل تقييم الأداء : هذا النوع من التحليل يهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة ،المستثمرين و المقرضين ؛

– التخطيط: تعتبر هذه العملية أمرا ضروريا لمستقبل كل مؤسسة و ذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع و خدمات و عملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها.

هـ- الأطراف المستفيدة منه :ان التقرير النهائي للمحلل يعتبر المحصلة النهائية لعمله وهذا التقرير تستفيد منه العديد من الأطراف نذكر منها :[29]

– الدائنون: و تنقسم هذه الفئة إلى قسمين هما الدائنون قصيرو الأجل ، و الدائنون طويلو الأجل ،

–المستثمرون : هناك مستثمرون قصيري الأجل : ينصب اهتمامهم بأسعار بيع الأسهم و تقلباتها خلال الفترة القصيرة ، و مستثمرون طويلو الأجل : اهتماماتهم موجهة نحو معدل العائد على السهم ، و على قدرة المؤسسة على الاستمرار و تحقيق الأرباح .

– أصحاب المشروع : من الاهتمامات الرئيسية للملاك تقييم أداء الأطراف التي فوضت إليها الادارة في توظيف أموالهم و المحافظة عليها ؛

–الإدارة : إن مصلحة أو اهتمامات الإدارة بالوضع المالي للمؤسسة و الربحية و النمو من أول أهدافها ، لذلك تستخدم الإدارة الجيدة مجموع طرق ووسائل و أدوات و تقنيات تساعدها في إدارة المؤسسة و يعتبر التحليل المالي أحد أهم هذه الأدوات.

– الجهات الأخرى : يستخدم التحليل المالي لتلبية احتياجات العديد من الفئات الأخرى التي لها علاقة أو مصلحة في المؤسسة محل التحليل ومن هذه الجهات : اتحاد العمال ، الغرف التجارية ،أجهزة التخطيط و الرقابة ، مصلحة الضرائب .

و–منهجية التحليل المالي و خطواته : منهجية التحليل المالي هي " الطرائق و الأساليب و الإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء و هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ و الأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب و يمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي ".[30] و نذكرها فيما يلي : [31]

- ✓ تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل ؛
- ✓ تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية؛
- ✓ تحديد المعلومات التي يحتاجها للوصول إلى غايته ؛
- ✓ اختيار أسلوب و أداة التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضع البحث لأن كل مشكل له أداة توضحه و تبرز الخلل المطروح ؛
- ✓ استعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار و الإجراء المطلوب ؛
- ✓ اختيار المعيار المناسب و هذا لقياس النتائج و لا مانع من استعمال عدة معايير ؛
- ✓ تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه: للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة و النسبية ؛
- ✓ تحليل أسباب الانحراف و تحديدها ؛
- ✓ و ضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل .

4– تأثير المعايير المحاسبية على التحليل المالي:

أ– لبعض المعايير المحاسبية تأثير مباشر على مهنة المحلل المالي و سنتناول أهم هذه ذلك فيما يأتي :[32]

تأثير المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) :إن هذا المعيار يقتضي ضرورة إعداد جميع المؤسسات لأربع قوائم مالية وملاحق حيث تخدم هذه الأخيرة احتياجات المحلل المالي ، إذ أن الشكل النموذجي للميزانية المالية حسبما يقتضيه هذا المعيار من تصنيف العناصر إلى متداولة و أخرى غير متداولة و احتوائها إضافة إلى معطيات السنة الحالية على معطيات السنة السابقة مما يسمح بالمقارنة إضافة إلى استخدامها دون إعادة تبويب عناصرها كما كان عليه الحال سابقا ، وكل هذه التغيرات التي حملها المعيار في طياته جعل تحليل القوائم المالية أكثر مصداقية مما كان عليه سابقا.

تأثير المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7) :من خلال هذا المعيار نجد " جدول تدفقات الخزينة " هذا الأخير يسمح للمحلل المالي باشتقاق نسب و مؤشرات جديدة لم تكن متوفرة من خلال القوائم المالية السابقة ، و منه مساعدة المحلل المالي في اتخاذ العديد من القرارات الهامة على مستوى وظيفته ؛

تأثير المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر (IAS16) :حسب ما يقتضيه هذا المعيار فانه ضروري على المؤسسة إعادة تقييم القيم الثابتة المادية مرة في السنة على الأقل بالقيمة العادلة[33] عوضا عما كان يسمى بالتكلفة التاريخية عكس ما كان عليه التحليل المالي القديم حيث يقوم المحلل المالي بإعادة تقييم عناصر الميزانية طبقا للقيم السوقية أو الحقيقية ؛

فمثلا القيمة العادلة للتجهيزات و المعدات هي قيمتها السوقية المحددة بالتثمين ، و حينما لا يوجد ما يدل على القيمة السوقية تقيم بالتكلفة الجارية أما القيمة العادلة للأراضي و المباني هي قيمتها السوقية التي يحددها خبراء أكفاء ، و تجرى إعادة تقييم أخرى لما يكون هناك فروقات جوهرية بين القيمة العادية للأصل المعاد تقييمه و قيمته الدفترية ؛

و لما يعاد تقييم أي عنصر يجب إعادة تقييم كل المجموعة ينتمي إليه هذا الأخير و يدرج الارتفاع و الانخفاض كفائض أو كتكلفة ناتجة من إعادة التقييم .

تأثير المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر (IAS17) :تناول هذا المعيار عقود الإيجار التي من خلالها يتم إدراج عناصر ليست ملك للمؤسسة ضمن الأصول نظرا لتوفر شروط تمكن من كونها كذلك ، حيث تسجل عقود الإيجار ضمن الأصول مما يؤدي إلى رفع قيمتها .

و إذا لم يتم إظهار عمليات الإيجار في ميزانية المستأجر فإن الموارد الاقتصادية ومستوى الالتزامات للمؤسسة تكون قد ظهرت بأقل من حقيقتها، و بذلك تشوه النسب المالية، وعلى ذلك من المناسب الاعتراف بعقد الإيجار التمويلي في الميزانية للمستأجر كأصل والتزام لسداد دفعات الإيجار المستقبلية ، و نظرا لتغير قيمة الأصول بعد إدراج هذا العنصر فعلى المحلل المالي تدقيق النظر فيه.

تأثير المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر(IAS18) :يؤثر المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر على رقم أعمال المؤسسة ، وهذا الأخير يعتبر مؤشرا هاما و هو أول ما ينظر إليه المحللون و المقرضون و أصحاب المصلحة الآخرون خصوصا عندما يتعلق الأمر بتقييم الأداء الحالي و المتوقع للمؤسسة

تأثير المعيار المحاسبي الدولي الرابع و العشرون (IAS24) :هدف المعيار هو ضمان أن القوائم المالية للمؤسسة توفر المعلومات الضرورية لمستخدميها ، ووجود الأطراف ذات العلاقة هو معيار مفيد جدا للتحليل المالي ، هذا الأخير الذي هو بحاجة دائمة و مستمرة للمعلومات المفصلة لإجراء تحليل أكثر دقة .

تأثير المعيار المحاسبي الدولي الثامن و الثلاثون (IAS38) :من خلال هذا المعيار يتم الاعتراف بأصل غير ملموس وقياسه في حالة ما إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية ؛ أو كان بالإمكان قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق ، ويتم تقييم احتمال المنافع الاقتصادية بناء على افتراضات معقولة ومدعومة ، كما يجب قياس الأصل مبدئيا بمقدار تكلفته أما فيما يخص الشهرة المولدة داخليا يجب عدم الاعتراف بها على أنها أصل .

– يجب عدم الاعتراف بأي أصل غير ملموس ناتج من البحث بل يعترف به كمصروف عندما يتم تحمله بينما يجب الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ من تطوير داخلي فقط إذا تمكنت المؤسسة من بيان مايلي :

- ✓ الجدوى الفنية لإكمال الأصل لكي يصبح جاهزا للاستخدام أو البيع؛
- ✓ النية لإكمال الأصل واستعماله أو بيعه ؛
- ✓ قدرتها على استعمال الأصل أو بيعه ؛
- ✓ كيف سيولد الأصل المنافع المستقبلية ؛
- ✓ توفر الموارد الفنية والمالية والموارد الأخرى لإكمال تطوير الأصل واستعماله أو بيعه؛
- ✓ قدرتها على قياس الإنفاق على الأصل بموثوقية.

تأثير المعيار المحاسبي الدولي الأربعون (IAS40) : من خلال هذا المعيار المحاسبي الدولي تم تناول " العقارات الاستثمارية " حيث يجب على المؤسسات أن تقيسها باستخدام القيمة العادلة التي غالبا ما تكون هي القيمة السوقية و المقصود بها أفضل سعر ممكن الحصول عليه من البائع و أكثر ملاءمة للمشتري و يتم استثناء أي اعتبارات خاصة أو امتيازات في ذلك ، ودون أي خصومات لتكاليف العملية ،أي أنه من الضروري أن تعكس القيمة العادلة حالة السوق الفعلية في تاريخ الميزانية ، وان تعذر ذلك فعلى المؤسسة التحصل على جملة من المعلومات من عدة مصادر ، كما تشمل القيمة العادلة للعقار الاستثماري القيمة العادلة لأثاثه و على المؤسسة الاستمرار في قياس العقار الاستثماري بالقيمة العادلة إلى غاية التنازل عنه.

تأثير المعيار المحاسبي الدولي للإبلاغ المالي رقم 8 (IFRS8) : تحسن معايير الإفصاح المالي الدولية بصفة ملموسة تحليل المردودية الاقتصادية من خلال المعلومة القطاعية حسب طبيعة النشاط و حسب المنطقة الجغرافية وهذا بتطبيق المعيار الثامن للإبلاغ المالي المتضمن المعلومة القطاعية ،فهذه الأخيرة تسمح للمحلل المالي بحساب المردودية الاقتصادية القطاعية من خلال حساب نسبة النتيجة القطاعية إلى الأصول القطاعية ، و منه إعطاء تفسير للمردودية الاقتصادية الإجمالية بتفكيكها حسب المردوديات القطاعية مما يسمح بتحديد مصادر الربحية و النمو ، ومنه يمكن متابعة إستراتيجية النمو المناسبة من خلال الاستثمارات القطاعية

ب–مقارنة بين التحليل المالي الكلاسيكي و التحليل المالي الحديث : ينجر عن تطبيق نظام المحاسبة المالية بعض التغييرات التي تطرأ على الكشوف و القوائم المالية و هذا توافقا مع المتغيرات المحاسبية و المالية ، و جعل هذه الكشوفات تتميز بمصداقية أكبر و شفافية في تقديم المعلومات لمستخدميها خاصة المستثمرين منهم ،نحن و من خلال هذا الجدول سنحاول إدراج أهم التغييرات التي طرأت على محتوى الكشوف المالية و التي تؤثر بدورها على التحليل المالي بالمؤسسة.

جدول رقم (01): جدول مقارن بين التحليل المالي قبل تبني المعايير المحاسبية الدولية و بعدها

التحليل المالي قبل تبني المعايير المحاسبية	التحليل المالي بعد تبني المعايير المحاسبية
1-في إطار التحليل المالي الكلاسيكي كانت المؤسسات تعتمد على مجموع وثائق شاملة تعتبر إلزامية مهما كان حجم المؤسسة ندرجها فيما يأتي : – الميزانية : تعبر الميزانية عن الوضع المالي للمؤسسة ، ومن خلالها يبرز نشاط المؤسسة و مدى تطورها ، و تحتوي على شقين أحدهما يحوي موجودات وحقوق المؤسسة و الشق الأخر يحوي التزامات المؤسسة ، و تعد المؤسسة ميزانيتين الأولى عند انطلاق النشاط تسمى الميزانية الافتتاحية و الأخرى تسمى الميزانية الختامية – جدول حسابات النتائج : يعرف على أنه :"ملخص نواتج و تكاليف الدورة دون الأخذ بعين الاعتبار لتاريخ قبضها أو تسديدها و بناء على الفرق بينهما يظهر ربح أو خسارة المؤسسة لدورة معينة ". الجداول الملحقة : و تضم جداول تمكن من الحصول على تفاصيل الميزانية و جدول حسابات النتائج مثل : جدول الاهتلاكات ، حركات الأموال .....الخ. 2 – ما يعاب على القوائم المالية حسب النظام القديم : – شكل الميزانية لا يساعد المحلل في أداء عمله،لذلك يجب عليه القيام بعملية الانتقال من الميزانية المحاسبية المعدة إلى ميزانية مالية و إعادة تصنيف عناصر الميزانية المحاسبية بأسلوب يساعده باستخراج العلاقات التي تنشأ بينها ؛ – لا يوجد تمييز بين الأصول بأنواعها متداولة و أخرى غير متداولة ،ونفس الشيء بالنسبة للخصوم . – تصنف الديون و الحقوق حسب طبيعتها و ليس حسب سيولتها و مدة الوفاء بها مما يجعل عملية التحليل المالي صعبة ؛ – لا تحوي القوائم المالية على مبالغ السنة السابقة مما لا يسمح بعملية المقارنة ؛ **3-إضافة إلى طريقة تسجيل بعض الحسابات مثل :** – تسجل شهرة المحل ضمن القيم المعنوية ، – نفقات التطوير تسجل كمصاريف استثمارية ، أي ضمن المصاريف الإعدادية . – المصاريف الإعدادية تسجل محاسبيا ضمن الاستثمارات ،و يتم إطفاؤها بعد ذلك ، وأقصى مدة لإطفائها 5 سنوات ؛ – يجب إعادة تبويب و تحويل سندات المساهمة و الكفالات المدفوعةمن الحقوق إلى القيم الثابتة الأخرى .	1- في إطار التحليل المالي الحديث و حسب ما يقتضيه تطبيق المعيار المحاسبي الأول IAS1 الذي صدر تحت مسمى القوائم المالية فان كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم المالية[34] في نهاية كل دورة محاسبية ما عدا الكيانات الصغيرة فهي تمسك محاسبة مالية مبسطة و تضم الكشوفات المالية : – الميزانية المالية : تحتوي على عمودين الأول للسنة الجارية و الثاني مخصص للسنة السابقة (يحوي الأرصدة فقط) ، وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ؛ – جدول حسابات النتائج: ترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة ، كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة و معطيات السنة المالية الجارية ؛ – جدول تغيرات الأموال الخاصة ؛ – الجداول الملحقة و الإيضاحات : تشمل معلومات أو شروح أو تعاليق ذات أهمية معتبرة و مفيدة بالنسبة إلى مستعملي الكشوف المالية على أساس إعدادها و الطريقة المحاسبية الخاصة المستعملة و الوثائق الأخرى التي تتألف منها الكشوف المالية ، ويتم تنظيم تقديمها بكيفية نظامية ، وبالمقابل كل قائمة من القوائم المالية تحتوي على عمود للملاحظات يتضمن إحالات إلى الملحق بإعطاء تحليل عن مبالغ الدورة ، ويعطي معلومات عن المؤسسات الحليفة ،الفروع ، المؤسسة الأم.... و يمكن عرض نماذج أولية لهذه القوائم المالية ، لكن عند إعدادها من طرف المؤسسة يجب مراعاة خصوصيات كل كيان ، بحيث يمكن إضافة بعض العناصر و حذف أخرى على حسب طبيعة نشاط المؤسسة.أي أن هذه الكشوف المالية نماذج قاعدية يجب تكييفها مع كل كيان

– توجد ثلاثة طرق لتقييم المخزونات فبالإضافة لطريقة FIFO و طريقة التكلفة الوسطية المرجحة توجد طريقة LIFO . 4 – من خلال التحليل المالي الكلاسيكي يقوم المحلل المالي بإعادة تقييم عناصر الميزانية طبقا للقيم الحقيقية السوقية نظرا لعدم مسايرة القيم التاريخية الاقتصاد التضخمي و يمكن للمؤسسة إجراء تعديلات على قيمها الثابتة في إطار إعادة تقييم قانونية لأصولها الثابتة ؛ 5– حسب المخطط المحاسبي الوطني تظهر عقود الإيجار التمويلية في جدول حسابات النتائج ؛ 6– لم يعالج المخطط المحاسبي الوطني بعض العمليات منها العمليات بالعملة الأجنبية .	قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات كل مؤسسة على حدا. 2– و حسب النظام المحاسبي المالي: – فان المحلل المالي يستخدم الميزانية المالية المعدة مباشرة ؛ – هناك تمييز بين الأصول المتداولة و غير المتداولة،و نفس الشيء بالنسبة للخصوم (جارية و غير جارية)؛ – تقسم الديون و الحقوق حسب سيولتها و مدة الوفاء بها . – تحوي القوائم المالية على عمودين ، الأول للسنة الجارية و الثاني للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط) مما يسهل عملية المقارنة ؛ **3– و بالمقابل اختلاف طرق تسجيل بعض الحسابات :** – تسجل شهرة المحل good will في حساب 20و بالضبط في حساب 207 في حالة تجميع المؤسسات أو إدماج مؤسسة في أخرى أو عملية ضم مؤسسة لأخرى . – نفقات التطوير تسجل ضمن القيم المعنوية؛ – المصاريف الإعدادية تسجل محاسبيا ضمن الأعباء و مدة اهتلاك الأصل المعنوي يمكن أن تصل إلى 20 سنة . – تسجل سندات المساهمة و الكفالات المدفوعة في الميزانية المالية ضمن القيم الثابتة المالية في ح/26 و ح /27 على الترتيب. – المخزونات لا يمكن أن تقيم إلا بطريقة الداخل أولا الخارج أولا أو بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة. 4 – في إطار التحليل المالي الحديث يجب إعادة تقييم الأصول مرة على الأقل في السنة بالقيمة العادلة عوضا للتكلفة التاريخية و ذلك بموجب المعيار المحاسبي السادس عشر IAS16 و عندما يعاد تقييم أصل مادي فان

	كل فئة الأصول المادية التي ينتمي لها الأصل المعني يعاد تقييمها ؛ 5- حسب النظام المحاسبي المالي فان الأصول المحصل عليها بعقود الإيجار التمويلي تقدم وفق طبيعتها و تقيد في الأصول و الديون . 6- أما بالنسبة للعمليات بالعملة الأجنبية فقد تناولها المعيار المحاسبي IAS 21 أثار التغيرات في أسعار صرف العملات

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على المصادر التالية :

- أمين السيد أحمد لطفي ، المحاسبة الدولية (الشركات المتعددة الجنسيات) ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2004 ؛

- شنوف شعيب ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (الجزء الأول) ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، 2008 ؛

- كتوش عاشور ،متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ،العدد السادس ؛

- عقاري مصطفى،المعيار المحاسبي الأول :عرض القوائم المالية ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد الأول ،جوان 2007، جامعة باتنة

ج - مؤشرات التوازن المالي :.

رأس المال العامل : يعرف رأس المال العامل على انه " هامش ضمان للسيولة داخل المؤسسة و يشمل ذلك القسم من الأموال الدائمة غير المستعملة في إطار تمويل الأصول الثابتة".[35]

طريقة حسابه : أما عن طريقة حسابه فيمكن ذلك من زاويتين :[36]

أعلى الميزانية :(من خلال المدى الطويل) ويساوي نتيجة طرح الأصول الثابتة من الأموال الدائمة (رم ع = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة) أسفل الميزانية: (خلال المدى القصير) ويساوي نتيجة طرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة(رم ع = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة) **حالات و دلالات رأس المال العامل** : إن تحليل رأس المال العامل يمكن القيام به من خلال حسابنا للعلاقة من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي و عليه تظهر ثلاث فرضيات :[37]

- ✓ أصول متداولة = الخصوم المتداولة و المتمثلة في إجمالي الديون قصيرة الأجل و هو شكل التوازن المالي الأدنى بمعنى أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها و هذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية و الالتزامات لمدة طويلة.
- ✓ أصول متداولة اكبر من الخصوم المتداولة و هذا يعني أن رأس المال العامل الدائم موجب هذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة و قدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال .
- ✓ أما الفرضية الثالثة وهي أن تكون الأصول المتداولة اقل من الخصوم المتداولة و هذا يعني أن رأس المال العامل الدائم سالب مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من اجل تحقيق التوازن المالي لكن بالمقابل هذا يدل أيضا على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون القصيرة الأجل و هذا ليس توظيفا عقلاني لأموال المؤسسة .

و تجدر الإشارة إلى أن هناك :[38]

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

رأس المال العامل الخاص : يمثل رأس المال العامل – الديون الطويلة الأجل .

وهو يساوي أيضا = الأموال الخاصة – القيم الثابتة.

رأس المال العامل الأجنبي : يمثل الجزء من الديون التي بحوزة المؤسسة. و هو يمثل رأس المال العامل الإجمالي مطروح منه رأس المال العامل الخاص.و هو يساوي نتيجة طرح الأموال الخاصة من مجموع الخصوم.

– **احتياجات رأس المال العامل** : تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية ، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون القصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون القصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا السلفات المصرفية و يحسب كالتالي : (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة)– (د.ق.أ –السلفات المصرفية).[39]

الخزينة : وهي مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته و تعبر عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية) كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل و احتياجاته ،كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها ، و نكون أمام ثلاث حالات :[40]

– **ر.م.ع ‹ ا. ر.م.ع** هذا يعني أن الخزينة موجبة ، و في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة ، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

–**ر. م. ع ‹ ا.ر. م.ع** فان الخزينة سالبة ، المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها ، و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو أن تقترض من البنوك ، أو أن تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .

–**ر. م. ع = ا. ر.م. ع** هنا الخزينة تساوي الصفر بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى ،و الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ، و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

د– استخدام النسب المالية في التحليل المالي

تعريف النسب المالية : "تشير أي نسبة إلى قسمة عنصر على أخر مثل: القيمة المضافة /رقم الأعمال" [41].

"كما تشير إلى العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية و ذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة و الضعف في السياسات المالية".[42]

و تسمح النسب المالية إلى إجراء مقارنات سواء بين مؤسسات ذات أحجام مختلفة أو ذات أنشطة مختلفة أو مقارنات لنفس المؤسسة لكن لسنوات متعددة.

إذن وكما سبق وان ذكرنا انه لا يوجد اتفاق بين خبراء التحليل المالي حول عدد النسب المالية التي يمكن التوصل إليها من القوائم المالية ، أو نوعيات تلك النسب ، و ليست العبرة في النسبة ذاتها و إنما في دلالاتها و فرص الاستفادة منها.

و يمكن ذكر هذه النسب حسب المظاهر الاقتصادية : كنسب السيولة ، المديونية ، الربحية ،.. أو حسب مصادر المعلومات فهناك نسب مستخرجة من الميزانية وأخرى من قائمة التدفقات النقدية ... ومن هذه النسب ما سندرجه بالترتيب فيما يلي:[43]

النسب المالية التي لها علاقة بالميزانية : و نذكر النسب التالية :

- ✓ **نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.**
- ✓ **نسبة التمويل الذاتي =الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.**

إضافة إلى نسب أخرى ندرجها فيما يأتي :[44]

- ✓ **نسبة التداول (نسبة السيولة السريعة)= الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة.**

نسبة السداد السريع أو معدل التداول السريع (نسبة الخزينة العامة أو السيولة المختصرة)= إجمالي القيم الجاهزة و غير الجاهزة / الخصوم المتداولة.

- ✓ **نسبة النقدية أو السيولة الحالية = النقديات و ما يعادلها / الخصوم المتداولة.**
- ✓ **نسبة إجمالي الالتزامات إلى الأصول أو نسبة الاقتراض= إجمالي الالتزامات / مجموع الأصول .**
- ✓ **الالتزامات إلى حقوق الملكية أو الاقتراض إلى حقوق المساهمين = إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الالتزامات**
- ✓ **معدل تغطية الالتزامات طويلة الأجل = الأصول الثابتة/ الالتزامات طويلة الأجل .**
- ✓ **نسبة الالتزامات طويلة الأجل = الالتزامات طويلة الأجل / إجمالي الالتزامات .**
- ✓ **نسبة الالتزامات القصيرة الأجل = الالتزامات القصيرة الأجل / إجمالي الالتزامات**

النسب التي لها علاقة بجدول حسابات النتائج : يمكن تحليل جدول حسابات النتائج من خلالال نسب و من بين هذه النسب نذكر :[45]

- ✓ **نسبة هامش الربح الإجمالي = هامش الربح الإجمالي / المبيعات حيث** أ ن هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال – تكلفة المبيعات.
- ✓ **نسبة القيمة المضافة للاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال/المبيعات.**
- ✓ **نسبة إجمالي فائض الاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / المبيعات** ،حيث أن فائض الاستغلال الإجمالي هو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة .
- ✓ **نسبة النتيجة الوظيفية = النتيجة الوظيفية / المبيعات** ،حيث أن النتيجة الوظيفية = هامش الربح الإجمالي +المنتجات الوظيفية الأخرى – الأعباء التجارية –الأعباء الإدارية – أعباء وظيفية أخرى.
- ✓ **نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العادية قبل الضرائب /المبيعات.**حيث أن النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة الوظيفية – مصاريف المستخدمين و مخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية – أعباء مالية.
- ✓ **نسبة النتيجة غير العادية = النتيجة غير العادية /المبيعات** ،حيث أن النتيجة غير العادية هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات غير العادية و الأعباء غير العادية.
- ✓ **نسبة نتيجة السنة المالية الصافية = نتيجة السنة المالية الصافية/ المبيعات** ،حيث أن نتيجة السنة المالية الصافية هي عبارة عن إجمالي النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة غير العادية.

النسب التي لها علاقة بجدول التدفقات النقدية :[46] هناك العديد من المؤشرات و النسب المالية التي يمكن استنباطها من جدول التدفقات النقدية للخزينة بغرض التحليل و تختلف هذه النسب حسب أغراض المحللين الماليين ، لذلك يجب على المحلل المالي اختيار النسب المالية التي تخدم أهدافه :

- ✓ **نسبة النشاط التشغيلي = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية /الربح من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد و الضريبة** .توضح هذه النسبة مدى قدرة وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق و توليد تدفقات نقدية تشغيلية و تعكس هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق كما تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي و كلما ارتفعت هذه النسبة دلت على جودة أرباح المؤسسة.
- ✓ **نسبة النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الربح الصافي = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / الربح الصافي.**

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد نفقات نقدية تشغيلية و تختلف هذه النسبة عن السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار الربح الصافي بعد الفوائد و الضرائب.

- ✓ **نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة = التحصيل النقدي الناتج من إيراد الفوائد و التوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية،**

و تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض او في الأوراق المالية.

نسبة تغطية النقدية = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية.

ومن التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية و الاستثمارية نذكر : الديون و القروض المستحقة الدفع ، الدفعات المستحقة لعقود الإيجار التمويلي ، المبالغ المدفوعة لشراء الأصول الثابتة ، وتوزيعات الأرباح لحملة الأسهم.

و توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية و التمويلية الضرورية، و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.

- ✓ **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية /فوائد الديون**

و انخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ و ينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

- ✓ **نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية.**

و يقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي : التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، مدفوعات أعباء الديون، الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية، و الديون المستحقة خلال السنة المالية.

- ✓ **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل = التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويل الأجل** ،هذه النسبة توضح مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تسديد الديون طويلة الأجل ، و كلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشرا ايجابيا دالا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.
- ✓ **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية =التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية / التدفق النقدي الخارج للنفقات الاستثمارية.**

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية . و إذا كانت هذه النسبة اكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة يمكن أن تستخدم الزيادة النقدية من أنشطتها التشغيلية في تسديد الديون المستحقة عليها.

- ✓ **نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية الى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.**

توضح هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل ، كذلك تعتبر مؤشرا على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل ، لذا توفر للمستثمرين و المقرضين معلومات عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل إدارة المؤسسة.

ويمكن تصنيف المؤشرات المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة الى مؤشرات تقييم السيولة ، تقييم الربحية ، تقييم سياسات التمويل.

- **النسب التي لها علاقة بجدول تغيرات الأموال الخاصة :**[47]

- ✓ **نسبة توزيع الأرباح = الأرباح الموزعة/الأرباح الصافية** ، وتوضح هذه النسبة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح.
- ✓ **معامل سعر السهم إلى عائده أو مضاعف السعر للعائد = متوسط قيمة السهم السوقية / ربح السهم.**

تمثل نسبة سعر السهم في السوق إلى العائد الموزع و المحتجز على السهم أي مقارنة سعر السهم بربح السهم كلما كان المستثمرون يتوقعون زيادة أرباح المؤسسة ازدادت هذه النسبة.

- ✓ **نسبة سعر السوق مقارنة بالقيمة المحاسبية = قيمة السهم السوقية / القيمة الدفترية للسهم.** هاته النسبة تبين ما إذا كانت قيمة السهم في السوق متدنية أو مرتفعة عن القيمة المحاسبية بناءا على ما يملكه هذا السهم من حقوق لدى المؤسسة ، وبالتالي فهو يوضح ما إذا كان المستثمرون في سوق المال يتوقعون زيادة في ربحية المؤسسة مستقبلا أم لا و هي قيمة السهم في السوق إلى قيمته الدفترية التي هي عبارة عن حقوق المساهمين على عدد الأسهم.
- ✓ **معدل دوران الأسهم = عدد الأسهم التي تم تداولها خلال الدورة المحاسبية / عدد الأسهم المكتتب بها في نهاية الدورة المحاسبية.**

يقاس من خلاله متوسط عدد مرات تداول السهم في الدورة المحاسبية

5- دراسة حالة : التحليل المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البنـــــــــاء ببـــومرداس

أ-تقديم المؤسسة الوطنية للهندسة الوطنية و البناء : المؤسسة الوطنية للهندسة و البناء و المختصرة في (م،و،ه،م،ب) أحد أكبر و أهم المؤسسات التي تنشط على مستوى القطر الوطني في مجال الهندسة المدنية و البناء، وهي شركة ذات أسهم أنشأت إثر إعادة هيكلة سونا طراك في 01 أوت 1981 م بالمرسوم رقم 81-173 برأسمال اجتماعي يقدر ب 2 مليار دينار و الذي تم رفعه في 2007 إلى 7,6 مليار دينار.

المقر الاجتماعي لها هو: امتداد نهج جيش التحرير الوطني ص ب 110، مدينة بومرداس ؛

الهـاتف:99 - 89 -81-024 ؛ الفـاكس:80 - 38-81- 024 ؛ البريـد الإلكترونـي : contact@gcb.dz أما موقعها على شبكة الانترنت فهو : www.gcb.dz

للمؤسسة عدة وحدات تنشط في كافة أنحاء التراب الوطني، ذات خبرة في مختلف مجالات الهندسة و البناء، وجودها اليوم ناتج عن نجاحها المحقق بفضل تحكمها في معظم نشاطاتها و كذا في تكنولوجيا البناء و استعمالها لمعدات الإنتاج الحديثة، و كذا القدرة المتوفرة لدى مواردها البشرية

التي مكنتهم دائما من تذليل الصعاب، دون نسيان حرصها المستمر للمحافظة على علاقتها مع مختلف زبائنها من خلال إرضائها لحاجاتهم و تطلعاتهم لتتخذهم منطلقا لتحقيق طموحها للوصول لمركز أعلى .

نشاطات المؤسسة :تساهم المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء في تنمية اقتصاد البلد، و هذا من خلال انجازها لمشاريع ضخمة في مختلف المجالات، و فيما يلي أهم هذه الأعمال :

- الهندسة المدنية الصناعية للقواعد البترولية الكبرى ؛ إنجاز الطرق ؛ إنجاز أرضيات النزول ؛ الهندسة المدنية الحديدية ؛مسطحات التنقيب والمداخل ؛ المباني ؛ الطرق و شبكات التوزيع ؛ المنشآت الحديدية الخفيفة ؛ الهندسة ،الهندسة المدنية للأنابيب الخطية ؛أشغال السدود ؛ الأرضيات الكبرى ؛

أهداف مؤسسة GCB : تتمثل أهداف مؤسسة GCB في أهداف عامة و أخرى تطلعية :

الأهداف العامة: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ إرضاء الزبائن وكسب ثقتهم ؛

- ✓ رفع سمعة المؤسسة إلى أعلى المستويات؛
- ✓ تحقيق كل من: المبادرات، الرقابة، التقييم. ، و المحافظة على الاستقرار في جميع النشاطات ..

2- عرض القوائم المالية للمؤسسة : فيما يلي عرض الميزانيات المالية للمؤسسة الخاصة بالفترة(2009-2012) المعدة وفق النظام المحاسبي المالي :

✓ **الميزانيات المـــــالية :** جدول رقم (2) : الميزانية المالية للفترة (2009، 2012)

الميزانيـــة أصـــول :

الوحدة : دج

الأصول	2009	2010	2011	2012
الأصول الثابتة				
مجموع القيم المعنوية	1452495.15	771605.38	-	-
القيم المعنوية خارج فارق الشراء	1452495.15	771605.35	-	-
مجموع التجهيزات الثابتة و المركبة للإنتاج	158340205.09	181117609.15	162836254.64	144191302.79
مجموع القيم العينية	9681658852.09	13460584478.47	12451715942.06	12625984048.28
معدات نقل	938976364.88	3155229730.05	2712199874.51	2427073516.49
أراضي	5897955824.00	5897955824.00	5897955824.00	5897955824.00
البناءات	701369915.71	663672678.44	597406129.06	553320160.90
تجهيزات خاصة	234575926.38	439105931.96	386322247.42	506912952.38
منشآت تقنية	1775379112.04	3110996679.18	2659064806.00	3053069910.33
تجهيزات مكتب	18027532.21	16394626.13	13848039.13	11639221.91
عمليات و تركيب	95717084.05	147354902.91	138833572.44	123315085.28
قيم ثابتة عينية أخرى	19657092.82	29874105.80	46085449.50	52697376.99
قيم ثابتة عينية قيد الإنجاز	5762255.00	38571904.12	56825763.77	158032003.95
مجموع القيم المالية	20851876.06	14557997.05	14847087.99	7426750.49
حقوق متعلقة بالمساهمات	7500000.00	5625000.00	5625000.00	-
قيم ثابتة مالية أخرى	13351876.06	8932997.05	9222087.99	7426750.49
مجموع الأصول الثابتة	9868065683.39	13695603594.17	12686225048.46	12935634105.51
الأصول المتداولة				
مخزونات متداولة	1020708147.53	1060209986.77	1242552757.18	1396980989.18
مواد أولية و لوازم	912097653.11	986978234.62	1164299303.70	1252992791.64
منتجات و خدمات قيد الانجاز	31198114.42	3508000.00	7470493.50	-
مخزون المنتجات	76604672.08	69240451.81	69456408.77	143091277.71
مخزون لدى الغير	807707.92	483300.34	1326551.21	896919.83
حقوق	4998181925.01	7438797625.64	8784653402.22	9357380923.21
زبائن	4696151520.60	6760487808.76	7808114995.22	8093689573.37
مدينون آخرون	202741384.74	193798407.23	112145722.80	320191102.64
ضرائب	99289019.67	484511409.65	864392684.20	943500247.20
أصول مالية متداولة	3445042849.32	1759809477.28	1604712823.85	3553487887.92

الخزينة	3445042849.32	1759809477.28	1604712823.85	3553487887.92
مجموع الأصول المتداولة	9463932921.86	10258817089.69	11631918983.25	14307849800.31
مجموع الأصول	19331998605.25	23954420683.86	24318144031.71	27243483905.82

الخصوم	2009	2010	2011	2012
الأموال الخاصة				
رأس المال	7630000000	7630000000	7630000000	7630000000
العلاوات و الاحتياطات	3614538505.48	3614538505.48	3728051078.54	3728051078.54
النتيجة الصافية	-	1346491436.75	-784101441.80	959493019.36
محول من جديد	-1192978863.69	1992024705.26	3185003568.95	2400902127.15
إجمالي الأموال الخاصة	10051559641.79	14583054647.49	13758953205.69	14718446225.05
الخصوم غير المتداولة				
القروض و الديون المالية	4266793743.59	2572066045.63	837036731.20	-
مؤونات غير متداولة	372021228.70	857048774.12	846438619.79	913797372.01
ضرائب	-	1076334285.47	1196534314.19	1273024641.28
إجمالي الخصوم غير المتداولة	4638814972.29	4505449105.22	2880009665.18	2186822013.29
الخصوم المتداولة				
الموردين وحسابات ملحقة	2309295564.82	2402185193.97	3453252403.68	4477953750.26
ضرائب	470517786.58	464504081.74	413610137.93	721969032.11
ديون قصيرة أخرى	1537850711.58	1649188954.03	3586740914.78	4963286756.15
الخزينة	323959927.90	350038701.41	225577704.45	175006128.96
إجمالي الخصوم المتداولة	4641623991.17	4865916931.15	7679181160.84	10338215667.48
إجمالي الخصوم	19331998605.25	23954420683.86	24318144031.71	27243483905.82

الميزانية خصوم :

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

- ✓ **جدا ول حسابات النتائج للفترة (2009-2012)**

جـــــــدول رقـــــــم (3): جـــــــدول حســـــــابات النتـــــــائج لســـــــنة 2009

الوحدة : دج

البيان	مدين	دائن
8970. مبيعات بضاعة بين الوحدات		403441231.22
8960.بضاعة مستهلكة بين الوحدات	403441231.22	
80. الهامش الإجمالي		-
71. إنتاج مباع		11061677940.77
8971. إنتاج مباع بين الوحدات		127322337.34
72. إنتاج مخزون		41784255.62
8972. إنتاج مخزن بين الوحدات	54425532.33	
73. إنتاج المؤسسة لحاجتها الشخصية		192004121.22

74.اداءات مقدمة		43563026.12
8974.اداءات مقدمة بين الوحدات		866454045.18
75. تحويل تكاليف إنتاج		43992650.11
61. مواد و لوازم مستهلكة	3016928070.89	
62. خدمات	1224890951.28	
8962.خدمات بين الوحدات	921226100.47	
المجموع	**5217470654.97**	**12376798467.36**
81. القيمة المضافة		**7159327812.39**
81. القيمة المضافة		7159327812.39
77. نواتج متنوعة		34252793.35
78. تحويل تكاليف استغلال		163747814.84
63. مصاريف المستخدمين	3490035164.60	
8963.مصاريف المستخدمين بين الوحدات	18124749.72	
64. الضرائب و الرسوم	268823726.36	
65. مصاريف مالية	294149521.17	
66. مصاريف متنوعة	83652020.37	
68. مصاريف الاهتلاكات و المؤونات	1770916608.17	
المجموع	**5925701790.39**	**7357328420.58**
83. نتيجة الاستغلال		**1431626630.19**
79. نواتج خارج الاستغلال		1566175111.25
8979.نواتج خارج الاستغلال بين الوحدات		2979791407.35
69. تكاليف خارج الاستغلال	1482128024.69	
8969. تكاليف خارج الاستغلال بين الوحدات	2979791407.35	
84. نتيجة خارج الاستغلال		**84047086.56**
83. نتيجة الاستغلال		1431626630.19
84. نتيجة خارج الاستغلال		84047086.56
880. نتيجة الدورة الخام		**1515673716.75**
889. ضرائب على الأرباح		
88. نتيجة الدورة		**1515673716**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

جدول رقم (4) : جدول حسابات النتائج للفترة (2010 -2012)

2012	2011	2010				
دائن	**مدين**	**دائن**	**مدين**	**دائن**	**مدين**	**البيان**
14372353836.99		13212987102.26		10621209958.47		مبيعات السلع و الخدمات
1328242037.61		1571766853.80		1658899482.99		مبيعات السلع و الخدمات بين الوحدات
95403675.50		88912426.46			2888462.71	التغير في المخزون
	37406034.00		84733976.00		27158557.50	التغير في المخزون بين الوحدات
80267418.67		135656678.49		186826764.26		الإنتاج المثبت
15838860934.77		**14924589085.01**		**9185.511243688**		**1-إنتاج الدورة**
	3765375633.10		4011985035.86		3017530344.25	مشتريات مستهلكة
	192742752.37		288856116.08		396699085.24	مشتريات مستهلكة بين الوحدات
	2777309977.13		2111302002.40		1246367344.05	خدمات خارجية+خدمات خارجية أخرى
	1082442747.24		1182293682.72		1221381065.25	خدمات خارجية+خدمات خارجية أخرى بين الوحدات
	7817871109.84		**7594436837.06**		**5881977838.79**	**2-استهلاك الدورة**
8020989824.93		**7330152247.95**		**6554911346.72**		**3- القيمة المضافة (1)-(2)**
	5356808247.39		5070363535.04		4102257755.20	أعباء المستخدمين
	15650504.00		15883079.00		13660775.00	أعباء المستخدمون بين الوحدات
	328232716.08		300094082.22		213383146.15	ضرائب و رسوم
2320298357.46		**1943811551.69**		**2225609670.37**		**4- فائض استغلال إجمالي**
435149776		430543183.00		888155461.61		إيرادات وظيفية أخرى
	172344095.84		1629540253.99	1871389550.46		أعباء وظيفية أخرى
	1492195499.12		1539292746.92		300315481.09	مخصصات الاهتلاكات و تدني القيمة
42017247.06		118652917.34			1871389550.46	استرجاع أعباء المستخدمين
1132925785.83		**675825348.88-**			364.491670550	**5- النتيجة الوظيفية**
35034501.91		44598654.27		20340284276.		إيرادات مالية
16760699.56		23465806.16		**1483183562.60**		منتجات مالية

داخل الوحدات						
أعباء مالية	55739918.15		119881411.16		22038412.46	
أعباء مالية بين الوحدات	33012912.68		23465806.16		16760699.56	
6- النتيجة المالية	212200492.14			**75282756.89-**		**12996089.45**
7- النتيجة العادية قبل الضريبة(5)+(6)	33012912.68			**751108105.77-**		**1145921875.28**
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية					124329010.38	
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية		**-156460573.99**	122493123.14	256263214.71	76566089.17	14466243.63
إجمالي المنتجات على الأنشطة العادية		**1326722988.61**		**15541849645.78**		**16367823159.57**
إجمالي الأعباء على الأنشطة العادية	197712665.48	204998858.40	**16159187659.98**		**15408330140.21**	
8- النتيجة الصافية على الأنشطة العادية		**15625471304.61**		**617338014.20-**		**959493019.36**
إيرادات استثنائية	**14291462123.08**		-	-	-	-
أعباء استثنائية		**1334009181.53**	--	-	--	-
9- النتيجة الغير عادية		12482255.22	-	-	-	-
10- النتيجة الصافية للدورة		**1346491436.75**		**617338014.20-**	-	**959493019.36**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

✓ جدول رقم (5) :جدول تدفقات الخزينة للفترة (2010 -2012)حسب الطريقة المباشرة

البيان	2010	2011	2012
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
+ التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	8836065680.16	13641815168.33	16946414682.66
+ تحويلات نقدية مقبوضة	9269085440.54	12152937690.60	13121263458.41
- تزويد الحسابات	-9269085440.54	-12152937690.60	-13121263458.41
-مبالغ مدفوعة للمستخدمين	-4328497300.64	-5186841868.04	-5837736465.58
- مبالغ مدفوعة للموردين	-3696856332.66	-5072539093.32	-5853158600.12
- فوائد على CMT	-226162068.85	-118409687.03	-13362253.63
- عمولات على السندات	--36839474.96	-85157361.97	-145697461.66
- مصاريف مالية أخرى	-1396717.79	-1382119.16	-4512330.84
- تصريحات جبائية	-582053774.79	-939035677.60	-1304428817.86
- ضرائب ورسوم أخرى	-14000.00	-9639022.30	-7465337.90
- ضرائب عن النتائج المدفوعة	-5000.00	-5000.00	-5000.00

– توظيفات طويلة المدى	1200000000.00–	1084546322.14–	4139978400.00–
+ توظيفات ملغاة	1700000000.00	1103818564.98	4139978400.00
+ فوائد محصلة من توظيفات اقل من سنة	14742361.11	59068984.04	8473213.37
+ إيرادات أخرى	121323279.17	95255066.87	118275541.46
– مصاريف أخرى	117023607.89–	336467718.99–	310226471.21–
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية –أ–	**483283042.86**	**2065934451.96**	**3596570698.69**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
– المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	**827100392.97–**	361391144.18–	915070466.99–
+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	175371000.00	22272387.39	143743281.86
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار – ب–	**651729392.97–**	**339118756.79–**	**771327185.13–**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
– الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	–	40000000.00–	–
+ التحصيلات المتأتية من القروض	123280000.00	–	–
– تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	1665853571.64–	1690422735.49–	829209214.46–
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل – ج–	**1542573571.64–**	**1730422735.49–**	**829209214.46–**
+/– تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات	–	**27028616.16**	**3312925.11–**
تغيرات أموال الخزينة في الفترة (ا+ب+ج) = د	**1711019921.75–**	**30635656.47**	**1999347224.21**
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية –ن–	3121082921.42	1410062999.67	1379426758.55
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية – هـ–	1410062999.67	1379427343.20	3378773982.76
تغير أموال الخزينة خلال الفترة (هـ–ن)= ك / ك =د	**1711019921.75–**	**30635656.47**	**1999347224.21**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

✓ جداول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة (2010–2012)

جدول رقم (6) : جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة لسنة 2010 الوحدة : دج

تغيرات الأموال الخاصة	رأس المال الاجتماعي	علاوات الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة	الإجمالي
رصيد نهاية السنة2008	7630000000	–	–	–	905885925.04	8535885925 .04
تغير الطرائق المحاسبية	–					–
تصحيح الأخطاء	–					–
إعادة تقييم القيم الثابتة	–					–

الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج	-					-
حصص مدفوعة	--					-
زيادة رأس المال						-
صافي نتيجة السنة المالية					1515673716.75	1515673716.75
رصيد نهاية 2009	7630000000	-	-	-	2421559641.79	10051559641.79
تغير الطرائق المحاسبية					3185003568.95	3185003568.95
تصحيح الأخطاء						-
إعادة تقييم القيم الثابتة						-
الربح/الخسارة غير المسجلة في حسابات النتائج						-
حصص موزعة						-
زيادة رأس المال						-
صافي نتيجة السنة المالية					1346491436.75	1346491436.75
رصيد نهاية 2010	7630000000	-	-	-	6953054647.49	14583055464747.49

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

جدول رقم (7) : جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة لسنة 2011 الوحدة : دج

تغيرات الأموال الخاصة	رأس المال الاجتماعي	علاوات الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة	الإجمالي
رصيد نهاية السنة2009	7630000000	-	-	-	2421559641.79	10051559641.79
تغير الطرائق المحاسبية	-				3185003568.95	3185003568.95
تصحيح الأخطاء	-					-
إعادة تقييم القيم الثابتة	-					-
الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج	-					-
حصص مدفوعة	-					-
زيادة رأس المال	-					-
صافي نتيجة السنة المالية					1346491436.75	1346491436.75

رصيد نهاية 2010	7630000000	-	-	-	6953054647.49	14583054647.49
تغير الطرائق المحاسبية						-
تصحيح الأخطاء						-
إعادة تقييم القيم الثابتة						-
الربح/الخسارة غير المسجلة في حسابات النتائج						-
حصص موزعة					40000000.00-	40000000.00-
زيادة رأس المال						-
صافي نتيجة السنة المالية					784101441.80-	784101441.80-
رصيد نهاية 2011	7630000000	-	-	-	6128953205.69	13758953205.69

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

جدول رقم (8) :جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة لسنة 2012 الوحدة : دج

تغيرات الأموال الخاصة	رأس المال الاجتماعي	علاوات الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة	الإجمالي
رصيد نهاية 2010	7630000000	-	-	-	6953054647.49	14583054647.49
تغير الطرائق المحاسبية						-
تصحيح الأخطاء						-
إعادة تقييم القيم الثابتة						-
الربح/الخسارة غير المسجلة في حسابات النتائج						-
حصص موزعة					40000000.00-	40000000.00-
زيادة رأس المال						-
صافي نتيجة السنة المالية					784101441.80-	784101441.80-
رصيد نهاية 2011	7630000000	-	--	-	6128953205.69	13758953205.69
تغير الطرائق المحاسبية					-	-
تصحيح الأخطاء					-	--
إعادة تقييم القيم الثابتة					-	-
الربح/الخسارة غير المسجلة في حسابات النتائج					-	-
حصص موزعة					-	-
زيادة رأس المال					-	--
صافي نتيجة السنة المالية					959493019.36	959493019.36
رصيد نهاية 2012	7630000000	-	-	-	7088446225.05	14718446225.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ج- تحليل القوائم المالية للمؤسسة : من خلال القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء يمكن تأكيد ما يلي :

- إن المؤسسة قامت بإعداد القوائم المالية الأساسية الأربعة (ميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة من حيث المضمون و قائمة تدفقات نقدية من حيث الشكل) حسب SCF و ذلك طبقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 ؛
- حسب النظام المحاسبي المالي ، تم تخصيص عمود في القوائم المالية خاص بالمبالغ المالية للسنة السابقة مما يسمح بتطبيق مبدأ المقارنة ، و هو ما يسهل من مهمة المحلل المالي في المؤسسة ؛
- و انطلاقا من المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 و الذي يحدد المتطلبات اللازمة لعرض القوائم المالية و الإرشادات الخاصة بهيكلها فقد تم فعلا عرض الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية للمؤسسة ؛
- توضع الأصول التي تتحول إلى سيولة خلال مدة تفوق السنة في أعلى الميزانية و تسمى بالأصول غير المتداولة و أما التي تتحول إلى سيولة في مدة أقصاها سنة في أسفل الميزانية و تسمى كما سبق و قلنا بالأصول المتداولة أو الجارية ، أي أنه تم تطبيق مبدأ السنوية حيث تم فصل العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة عن التي تبقى لمدة أقل من سنة ؛
- و نفس المبدأ بالنسبة للخصوم حيث يتم تبويب الخصوم التي تستحق في مدة أقصاها سنة في الخصوم المتداولة (أو ما يسمى بالديون القصيرة الأجل) ، أما الخصوم التي تستحق في مدة تفوق السنة فإنها تعبر خصوم غير متداولة، و بالنسبة للأموال الخاصة و باعتبارها التزامات اتجاه الشركاء فهي تصنف كذلك في جانب الخصوم ويلاحظ من الميزانية وجود خزينتين إحداهما خزينة الأصول و الأخرى خزينة الخصوم و التي تمثل الحسابات المالية التي تصنف في جانب الأصول إذا كان رصيدها مدينا أما إذا كان رصيدها دائنا فهي تسجل في جانب الخصوم ؛
- إن إعداد المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء الميزانية المالية مباشرة وفق ما يحمله المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 من تغييرات في طياته سيجعل التحليل المالي أكثر مصداقية مما كان عليه سابقا ؛

- وتجسيدا لما يهتم به المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7 الخاص بقائمة التدفقات النقدية فقد تم إعداد جدول تدفقات للخزينة تضمن تحديد النقدية للأنشطة التشغيلية ،الاستثمارية و التمويلية ، وتم إعداده حسب الطريقة المرغوبة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية و يلاحظ منه أن رصيد التدفق الصافي ما هو إلا مجموع الأرصدة الصافية لتدفقات الأنشطة الثلاث مع مراعاة تغيرات سعر الصرف ،

- إن تطبيق متطلبات IAS7 المعيار المحاسبي الدولي السابع سيسمح للمحلل المالي باتخاذ العديد من القرارات استنادا إلى النسب المشتقة من هذه القائمة ؛

- و تتمة لتطبيق متطلبات IAS1 فقد تم كذلك إعداد جدول حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة حسب الطبيعة ، حيث تم تحديد مجاميع التسيير الرئيسية كالهامش الإجمالي ، القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي للاستغلال ... ؛
- وتم اعتبار جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة فعلا من القوائم الرئيسية بعد أن كان يعتبر من الملاحق قبل تبني النظام المحاسبي المالي ، و يلاحظ منه أن المؤسسة بقيت محافظة على نفس رأسمالها؛
- يتناول المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر IAS 17 كما سبق و ذكرنا عقود الإيجار و التي يجب إدراجها ضمن الميزانية حتى لا تظهر الموارد الاقتصادية و مستوى الالتزامات للمؤسسة بأقل من قيمتها الحقيقية ، وبالتالي تشوه النسب المالية مما يقلل من كفاءة و فعالية نتائج التحليل المالي ، لكن الملحوظ أن المؤسسة لم تعتمد على أي عقد إيجار طول الفترة ، وبذلك غياب تسجيل أي أصول محل إيجار ضمن ميزانية المؤسسة ، وحتى في 2009 أي قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي غياب عقود الإيجار في جدول حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة

د- تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

إن حساب مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة اعتمادا على القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي يكون بطريقة أسهل مما كان عليه سابقا ، من ضرورة إجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية انتقالا إلى ميزانية مالية مثلما هو واضح من خلال عرض الميزانية المحاسبية للمؤسسة لسنة 2009 و نظيرتها بالنسبة لسنة 2010 ، وفيما يلي سنقوم بحساب أهم المؤشرات و من ثم التعليق عليها و تحليلها .

ملاحظة : لتسهيل تحليل محتويات القوائم المالية تم إعداد قوائم مالية مختصرة تضم البنود الأساسية للقوائم المالية الأصلية كما تم تجميع و اختصار القيم الظاهرة بالقوائم المالية بنسبة (10^6) و ذلك تبعا لطريقة التحليل المالي المتبعة في المؤسسة محل التربص .

جدول رقم (9) : الميزانية المختصرة متعددة السنوات الوحدة : 10^6 دج

	الأصول			
	2009	**2010**	**2011**	**2012**
أصول ثابتة	9868	13695	12686	12935
أصول متداولة	9463	10258	11631	14307
مجموع الأصول	19331	23954	24318	27243

	الخصوم			
	2009	**2010**	**2011**	**2012**
أموال خاصة	10051	14583	13758	14718
خصوم غير متداولة	4638	4505	2880	2186
خصوم متداولة	4641	4865	7679	10338
مجموع الخصوم	**19331**	**23954**	**24318**	**27243**

يساهم تبني و تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 في ظهور معلومات غنية في الميزانية ، فتبويب الأصول و الخصوم إلى عناصر متداولة و غير متداولة يسهل في حساب مؤشرات التوازن المالي كما سيأتي :

حساب رأس المال العامل و التعليق عليه :

جدول رقم (10) : رأس المال العامل الوحدة : 10^6 دج

البيان	2009	2010	2011	2012
الأصول المتداولة	9463	10258	11631	14307
الخصوم المتداولة	4641	4865	7679	10338
رأس المال العامل	**4822**	**5393**	**3952**	**3969**

التعليق و التحليل :

– حساب رأس المال العامل لسنة 2009 يتطلب إعادة تبويب عناصر الميزانية المحاسبية و الانتقال نحو إعداد ميزانية مالية و بما أن المؤسسة قامت بإعداد ميزانية 2010 و فق متطلبات المعيار IAS1 فقد أعدت عمودا خاصا بمبالغ سنة 2009 ، بمعنى أخر تم تعديل ميزانية 2009 وفق المتطلبات الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية ، ومنه تسهيل عملية التحليل المالي دون اللجوء إلى عملية الانتقال ،

تم حساب رأس المال العامل للمؤسسة في السنوات الأربعة خلال المدى القصير أي من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي للمؤسسة ، و قد كان موجبا طول فترة الدراسة أي خلال الأربع السنوات و ذلك لأنه طول هذه الفترة كانت الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة مما يدل على وجود فائض في السيولة على المدى القصير و هذا يعبر على قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ الاستحقاق ،كما يتضح تناقص FR من 2010 إلى 2011 ثم تزايد بشكل طفيف خلال 2012 ، أما التناقص الأول فيمكن تفسيره باعتماد المؤسسة على ديون إضافية قصيرة المدى في هيكلها التمويلي ومنه ارتفاع خصومها المتداولة ، أما تغيره خلال 2012 فنفسره بارتفاع كلا طرفي المعادلة من الأصول و الخصوم المتداولة و يفسر سبب ارتفاع الأصول المتداولة بسبب تضاعف مخزون المؤسسة من المنتجات و ارتفاع قيمة القيم الجاهزة (المتاحات) ، أما ارتفاع الخصوم المتداولة راجع إلى اعتماد المؤسسة على ديون إضافية بالإضافة إلى نصيب الضرائب ، و عموما يمكن القول أن رأس المال العامل للمؤسسة بقي موجبا خلال طول الفترة 2009–2012 أي أنه و بإمكانية المؤسسة مواجهة أي مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها إن كانت هناك اضطرابات في دورة الاستغلال و لكن هذا دائما في حدود قدرات المؤسسة .

احتياجات رأس المال العامل :

جدول رقم (11) : احتياجات رأس المال ا لعامل **الوحدة : 10 ^{6} دج**

البيان	2009	2010	2011	2012
مخزونات	1020	1060	1242	1396
حقوق	4998	7438	8784	9357
خصوم متداولة	4318	4515	7453	10163
احتياجات رأس المال العامل	**1700**	**3983**	**2573**	**590**

التعليق و التحليل : يعبر (ا رم ع ص) عن الاحتياجات الضرورية المرتبطة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية و يلاحظ تفاوته من سنة لأخرى ويمكن تفسير ذلك ب :

– أما ارتفاعه بين 2009–2010 فيرجع أساسا إلى ارتفاع حقوق المؤسسة لدى زبائنها أما بين 2011–2012 فقد سجل له انخفاض بنسبة 77٪ و ذلك راجع إلى :

– ارتفاع رصيد المخزونات و القيم غير الجاهزة للمؤسسة ، وارتفاع الديون قصيرة المدى ، لكن ارتفاع د ق الأجل كان بنسبة أكبر من ارتفاع الأصول المتداولة ما عدا المتاحات ، حيث كانت زيادة د ق الأجل بين 2011–2012 بنسبة 27 ٪ أما زيادة قيم الاستغلال + القيم الجاهزة كان بنسبة 6٪ وهو ما يفسر الانخفاض الملحوظ ل(ا رم ع ص) خلال هذه الفترة.

الخزينة : شكل رقم (12) : الخزينة **الوحدة : 10 ^{6} دج**

البيان	2009	2010	2011	2012
رأس المال العامل	4822	5393	3952	3969
احتياجات رأس المال العامل	1700	3983	2573	590
الخزينة	3122	1410	1379	3379

التعليق : رأس المال العامل اكبر من احتياج رأس المال العامل في كل مرة مما يفسر موجبية الخزينة في كل مرة و هنا يمكن التفسير أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الفرصة الضائعة و يلاحظ انخفاض قيمة الخزينة بين 2009–2010 بسبب ارتفاع حاجيات رأس المال العامل لتعاود الارتفاع من جديد في 2012 بسبب الانخفاض الملحوظ في احتياجات رأس المال العامل خلال هذه السنة و تجدر الإشارة إلى أن الخزينة المثلى هي الخزينة التي تكون بقيمة معدومة و هي الحالة التي يصعب الوصول إليها في كل الأحوال و منه لابأس أن تكون الخزينة بقيمة موجبة قريبة من الصفر ، وفي حالة المؤسسة يلاحظ أنه خلال فترة الدراسة أن (رم ع ص) كان دائما أكبر من (ا رم ع ص) ومنه خزينة موجبة بقيمة مرتفعة خاصة في 2012 مما يطرح مشكلة الفرصة الضائعة للمؤسسة و في هذه الحالة يستحسن العمل على خفض رأس المال العامل و ذلك بشراء استثمارات إضافية أو تسديد بعض ديون المؤسسة طويلة المدى أو العمل على تخفيض موارد الدورة بتسديد الموردين ورفع الاستعمالات الدورية و ذلك لرفع حاجيات رأس المال العامل.

هـ-تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

تؤثر المعايير المحاسبية الدولية على النسب المالية المشتقة من القوائم المالية ، و ذلك حسب التغيير الذي يمس البندين المكونين للنسبة المالية أحدهما أو كلاهما سواء بالزيادة أو النقصان ؛

يشار هنا إلى أنه تم اختيار عينة من النسب المالية و إدراجها بالترتيب حسب القوائم المالية المعدة في المؤسسة لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة إجمالا بحكم أن الهدف من عملية التحليل المالي للمؤسسة باستخدام بعض النسب هو توضيح فروقات التحليل بالنسب قبل و بعد تبني النظام المحاسبي المالي خاصة النسب المشتقة من جدول تدفقات الخزينة و تبقى النسب المختارة و المستعملة من طرف المحلل المالي حسب الغرض المبتغى من عمله ، وفيما يلي بعض النسب المالية يتم على أساسها التحليل كالأتي :

جدول رقم (13) :جدول ملخص لبعض أهم النسب المالية

النسبة	العلاقة	2009	2010	2011	2012
التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	9868/14689 =1.48	=13695/19088 1.39	12686 /16638 =1.31	=12935/ 16904 1.30
التمويل الذاتي	الأموال الخاصة /الأصول الثابتة	9868/10051 =1.01	= 13695/14583 1.06	12686/13758 =1.08	=12935/14718 1.13
السيولة العامة	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	4641/9463 =2.03	4865/10258 =2.10	7679/11631 =1.51	=10338/14307 1.38
السيولة السريعة	(الأصول المتداولة-المخزون)/ الخصوم المتداولة	1020-9463 /4641 = 1.81	= 4865/9197 1.89	= 7679/10388 1.35	=10338/12910 1.24
السيولة الحالية	المتاحات / الخصوم المتداولة	4641/3445 =0.74	4865/1759 =0.36	= 7679/1604 0.20	0.34=10338/3553
نسبة الاقتراض	الالتزامات /إجمالي الأصول	19331/9279 =0.48	23954/9370 =0.39	24318/10559 =0.43	=27243/12524 0,45
نسبة التمويل بالديون طويلة المدى	د.ط.المدى/إجمالي الأصول	19331/ 4638 =0.24	23954/4505 =0.18	24318/2880 =0.11	0.08=27243/2186
نسبة التمويل بالدون قصيرة المدى	د.ق.المدى/إجمالي الأصول	19331/4641 =0.24	23954/4865 =0.20	= 24318/7679 0.31	=27243/10338 0.37
نسبة الاقتراض إلى حقوق المساهمين	إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الالتزامات	9279/10051 =1.08	9370/14583 =1.55	10559/ 13758 =1.30	=12524/14718 1.17
معدل الأداء	(الاحتياطات+ الأرباح المحتجزة) / رأس المال	7630 /3614 =0.47	= 7630 /4960 0.65	0.38= 7630/2944	0.61= 7630/4687
الوزن النسبي للهيكل الاستثماري	قيم ثابتة /إجمالي الأصول	19331/9868 =0.51	23954/13695 =0.57	24318/ 12686 =0.52	=27243/12935 0.47
	أصول متداولة / إجمالي الأصول	19331/9463 =0.48	23954/10258 =0.42	24318/ 11631 =0.47	=27243/14307 0.52
الوزن النسبي لعناصر القيم	معدات النقل /إجمالي الأصول	19331/938 =0.04	23954/3155 =0.13	24318/2712 =0.11	0.08=27243/2427
	المباني /إجمالي الأصول	19331/ 701	23954/663	24318/597	0.02=27243/553

الثابتة و الأصول المتداولة		0.03=	0.02=	0.02=	
	تجهيـــزات المكتب/إجمـــالي الأصول	19331/18 0.00093=	23954/16 0.00067=	24318/13 0.00053=	0.0004=27243/11
	مخزونات /إجمالي الأصول	19331/1020 0.052=	23954/1060 0.044=	24318/1242 0.05=	0,05=27243/1396
	نقديات /إجمالي الأصول	19331/3445 0.17=	23954/1759 0.073=	24318/1604 0.06=	0.13=27243/3553
نسبة هامش الربح الإجمالي	النتيجـة الإجماليـة/رقم الأعمـال الصافي	11061/1515 0.13=	12279/1326 0.10=	14783/751– = 0.05–	0,07=15700/1145
نسبة هامش الربح الصافي	النتيجـة الصـافية /رقم الأعمـال الصافي	=11061/1515 0.13	12279/1334 0.10=	14783/ 617– =– 0.04	0.06=15700/ 959
نســـبة أعبـــاء المستخدمين	أعباء المستخدمين / المبيعات	=11061/3508 0.31	12279/5085 0.41=	14783/4115 0.27=	0.34=15700/5371
نســـبة القيمـــة المضـــــافة للاستغلال	القيمـــة المضـــافة للاســـتغلال /المبيعات	11061/7159 0.64=	12279/6554 0.53=	14783/7330 0.49=	0,51=15700/8020
نســـبة إجمـــالي فائض الاستغلال	إجمـــالي فـــائض الاســـتغلال / المبيعات	= 11061/3383 0.30	12279/2225 0.18=	14783/1943 0.13=	0.14=15700/2320
معـــدلات دوران الأصول (المتداولـــــة ، الثابتـة و إجمـالي الأصول)	المبيعـات الصـافية/ الأصـول المتداولة	9463/11061 1.16=	10258/12279 1.19=	11631/14783 1.27=	=14307/15700 1.09
	المبيعـات الصـافية / الأصـول الثابتة	9868 /11061 1.12=	13695/12279 0.89=	12686/14783 1.16=	=12935/15700 1.21
	المبيعات / إجمالي الأصول	=19331/11061 0.57	23954/12279 0.51=	24318/ 14783 0.60=	=27243/15700 0.57

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات المؤسسة

التعليق على النسب المالية :

سيتم التعليق على النسب السابقة و ذلك حسب ترتيبها في الجدول أعلاه :

– **نسبة التمويل الدائم (مؤشر رأس المال العامل)** : تبني و تطبيق المعايير المحاسبية أدى إلى سهولة استخراج هذه النسبة مباشرة من الميزانية المالية ، حيث كانت هذه النسبة أكبر من الواحد طول فترة الدراسة و هذا منطقي انطلاقا من أن FR كان موجبا ، بمعنى أن جزء من الأموال الدائمة كاف لتمويل حاجيات رأس المال العامل ، كما أنه و انطلاقا من النتائج المحصل عليها بإمكانية المؤسسة التوجه نحو مؤشر أخر وهو (الأموال الدائمة /الأصول الثابتة +ا رم ع) و ذلك بصفة متكاملة مع المؤشر السابق .

– **نسبة التمويل الذاتي** : من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج ندعم فكرة استقلالية المؤسسة و ذلك من خلال قدرة الأموال الخاصة على تغطية الموارد الدائمة ، ويبقى أن التمويل الذاتي و بما أنه على عكس كل مصادر التمويل ليس له تكلفة مباشرة صريحة إلا أنه يحمل المؤسسة فرص ضائعة للاستثمار و لكن النتائج المحصل عليها مرضية باعتبار أن هذه النسبة الركيزة الأساسية لإعداد مخطط التمويل لأن الوسطاء الماليون لا يمنحون اعتمادات مالية إلا عند مستوى تمويل ذاتي يضمن قدرة المؤسسة على السداد ؛

و تجدر الإشارة إلى أن تبني و تطبيق المعايير المحاسبية أدى إلى ارتفاع نسبة التمويل الذاتي لأن ارتفاع هذه الأخيرة راجع إلى ارتفاع الأموال الخاصة بسبب إدراج النتيجة الصافية ضمن حساب ح/ 12 إضافة إلى انخفاض قيمة الأصول الثابتة كذلك بين (2010-2012) بسبب انخفاض القيم المعنوية و انخفاض قيمة الأصول المالية غير الجارية التي تم تصنيفها ضمن الأصول الثابتة حسب مقتضيات الشكل النموذجي للميزانية المالية الذي يوضحه المعيار المحاسبي الدولي الأول .

كما تتأثر كذلك نسب السيولة بمجموع المعايير المحاسبية الدولية حيث يلاحظ ارتفاعها (خاصة السيولة العامة) طول الفترة و ذلك بسبب ارتفاع قيمة الأصول المتداولة و ذلك كما يلي :

نسبة السيولة العامة : بما أن الأصول المتداولة كانت في كل مرة أكبر من الخصوم المتداولة فان النسبة كانت خلال طول الفترة 2009-2012 موجبة و أكبر من الواحد و دليل ذلك هو رأس المال العامل الموجب خلال طول الفترة ؛ودلالة النسبة أن المؤسسة تحوز على أصول متداولة كافية لسداد التزاماتها دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة أما انخفاض المؤشر بين 2010 و 2012 راجع إلى ارتفاع الخصوم المتداولة بنسبة أكبر من زيادة الأصول المتداولة (حيث بين 2010 -2011 كانت نسبة زيادة الأصول المتداولة 11٪ و نسبة زيادة الخصوم المتداولة 36٪ أما بين 2011-2012 فان نسبة زيادة الأصول المتداولة بلغت 18٪و نسبة زيادة الخصوم المتداولة 25٪) و تبقى هذه النسبة مقبولة طول الفترة و ذلك لأن الأصول المتداولة كافية لتغطية الخصوم المتداولة و ذلك بصورة غير مبالغ فيها ، و يتم التوجه إلى حساب هذا المؤشر بعد حساب مؤشري السيولة المختصرة و السيولة الحالية .

نسبة السيولة السريعة (المختصرة) : يتم حذف عنصر المخزونات في هذه النسبة و ذلك لأنها أقل العناصر المتداولة سيولة أي أنها تحتاج وقتا لتحويلها الى سيولة و قد كان المؤشر أكبر من الواحد خلال 2009-2012 مما يعطي ضمانا أكبر للمؤسسة على قدرتها على الوفاء بالالتزامات ، و يتم التوجه الى هذا المؤشر كمرحلة ثانية بعد حساب السيولة الحالية للمؤسسة .

السيولة الحالية : تحسب هذه النسبة لتقييم سيولة المؤسسة كمؤشر في خلال أسوأ الظروف و ما يلاحظ أن النسبة كانت طول الفترة أقل من الواحد و هو مؤشر على أن المتاحات غير كافية لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل .

تحسب نسب السيولة بالتدرج و ذلك لتقييم سيولة المؤسسة في كل الأوضاع .

-كما تقتضي متطلبات النظام المحاسبي المالي و فقا للمعيار المحاسبي الدولي الأول إظهار جميع ما على ذمة المؤسسة من حقوق و التزامات و هو فعلا ما تجسد في المؤسسة و الذي أظهرته ميزانيتها ، مما يسهل استخراج **نسب الاقتراض** التي توضح قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها باستخدام إجمالي الأصول و يلاحظ من نتائج المؤسسة أنه إلى حد ما كان هذا المؤشر مقبول في 2010 و لكن يلاحظ ارتفاع النسبة خلال 2011-2012 و تقاربها مما كانت عليه في 2009 و ذلك بسبب اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل خارجية إضافية و بالضبط مصادر التمويل قصيرة الأجل و الدليل هو ارتفاع نسبة التمويل بالديون

قصيرة الأجل من 20٪ في 2010 إلى 37٪ في 2012 و هذا ما يؤثر على وجهة نظر المقرضين و لكن بدرجة محدودة لأن المؤشر لم يتجاوز 50٪ .

نسبة الاقتراض إلى حقوق المساهمين : تؤكد النتائج المتوصل إليها على مدى إمكانية تغطية التزامات المؤسسة باستخدام حقوق الملكية و يرجع التراجع الطفيف في هذا المؤشر سنة 2012 إلى ارتفاع التزامات المؤسسة .

معدل الأداء : قراءة هذا المؤشر بالنسبة للمؤسسة تدل على حسن و كفاءة توظيف رأس المال أما التراجع المسجل في 2011 فهو راجع إلى تراجع قيمة الأرباح المحتجزة.

الوزن النسبي لتقييم الهيكل الاستثماري : تم حساب الأوزان النسبية لعناصر القيم الثابتة و المتداولة لإظهار ما يمثله كل عنصر (متداول أو غير متداول) ضمن إجمالي الأصول ، حيث يتم تحديد الوزن النسبي لعناصر الهيكل الاستثماري للمؤسسة بسهولة انطلاقا من التبويب المعتمد عليه اثر اعتماد المؤسسة تطبيق **المعيار المحاسبي الدولي الأول** في إعداد ميزانيتها المالية ،

و فيما يأتي إتمام لتحليل باقي النسب المالية للمؤسسة :

نسب هامش الربح :حسب النظام المحاسبي المالي يعتبر هامش الربح الإجمالي الفرق بين رقم الأعمال الإجمالي و تكلفة المبيعات الإجمالية ،و يقصد برقم الأعمال الإجمالي مجموع المبيعات من البضاعة و الإنتاج المباع إضافة إلى الخدمات أما تكلفة المبيعات فنعني بها مجموع تكلفة البضاعة المستهلكة و تكلفة استهلاكات الإنتاج و المصاريف المرتبطة بالخدمات المؤداة ، و يلاحظ من الجدول أعلاه أن هذا المؤشر انخفض بصفة ملحوظة خصوصا في 2011 و ذلك راجع إلى انخفاض النتيجة الراجع أساسا إلى التعويضات الخاصة بعمال فروع المؤسسة في حاسي مسعود و لكن خلال سنة 2012 تم استدراك الوضع حيث حققت المؤسسة نتيجة موجبة ، و تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة عموما يجب أن تقارن بمتوسط النسب المحققة في القطاع.

نسبة القيمة المضافة : هذا المؤشر في 2009 يساوي 0.64 بمعنى أنه لإنتاج 100 وحدة يتم استهلاك 64 ٪ من مواد و خدمات و بقيت هذه النسبة مستقرة نوعا ما إلى غاية 2012 و هذا مؤشر على أن ظروف الاستغلال لم تتغير بشكل كبير ، ويتم توزيع القيمة المضافة على من ساهم في خلقها مثل المستخدمين.

نسبة إجمالي فائض الاستغلال : تم حساب هذا المؤشر في سنة 2009 انطلاقا من آن إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة – أعباء المستخدمين – الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة لكن و انطلاقا من 2010 تم استخراج المؤشر بسهولة لأن تطبيق المؤسسة المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 سمح لها بإعداد جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة و الوظيفة) الذي يظهر هذه الأرصدة مباشرة ضمنه .

معدلات دوران الأصول : هذا المؤشر يعبر عن كفاءة المؤسسة في استخدام و توظيف مصادر التمويل في تحقيق المبيعات و هذه النسبة كانت في تزايد انطلاقا من 2010 وصولا إلى 2011 و ذلك لارتفاع رقم أعمال المؤسسة و هذا أفضل بالنسبة للمؤسسة.

تحليل قائمة تدفقات الخزينة : إضافة إلى النسب السابقة و المتعارف عليها هناك بعض النسب المشتقة من القائمة المالية المستحدثة و الجديدة في إطار النظام المحاسبي المالي وهي جدول التدفقات النقدية و المعدة وفق متطلبات IAS7 حيث يوضح هذا الجدول التغير في التدفقات النقدية بين أول و أخر الفترة و يحاول الإجابة على الزيادة و النقصان في النقدية ، إذ أنه يبين تدفقات (المقبوضات و المدفوعات الفعلية فقط) المؤسسة خلال نفس الفترة و تم تصنيف التدفقات النقدية كما سبق ذكره وفق أنشطة الاستغلال ، الأنشطة الاستثمارية و الأنشطة التمويلية

و من بين أهم النسب الجديدة المشتقة من قائمة تدفقات الخزينة و التي لم يكن من الممكن الحصول عليها سابقا ، ما هو وارد في الجدول أدناه :

جدول رقم (14) : جدول لبعض النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

النسبة	العلاقة	2010	2011	2012
نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي	التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي / الاحتياجات النقدية الأساسية.	1.02= 19455/19940	24982/27050 =1.08	30717/34332 =1.11
نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات	إجمالي للتدفقات النقدية الداخلة في النشاط التشغيلي / صافي المبيعات.	1.62= 12279/19940	14783/27050 =1.82	15700/34332 =2.18
نسبة تغطية النقدية	صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية.	(827+19455)/483 =0.02	(24985+)/2065 (303 =0.08	(30717+)/3596 (1315 =0.11
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية /إجمالي الأصول	0.020= 23954/483	24318/ 2065 =0.08	27243/3596 =0.13
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة	صافي التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية /الالتزامات المتداولة	4865/483 =0.09	7679/2065 =0.26	10338/ 3596 =0.34

التعليق على النسب المالية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة: يسمح تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7 بتقديم حركة تغير الخزينة و يسمح التحليل المالي بواسطة جدول تدفقات الخزينة بتزويد مستخدمي البيانات بالعديد من المعلومات ومنه المساهمة في تفعيل التحليل المالي انطلاقا من النسب الجديدة المشتقة منها و نذكر تحليل بعض النسب منها كالأتي :

نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي : من خلال النتائج المتوصل إليها يتبين أن أنشطة المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية حيث كانت النسبة أكبر من الواحد طول الفترة 2010-2012.

نسبة تغطية النقدية : من خلال النتائج المتوصل إليها و انتقالا من 0.82 في 2010 إلى 2.06 في 2012 يتضح ارتفاع قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية و التمويلية الضرورية .

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي : إن تزايد و ارتفاع النسبة من 2 ٪ في 2010 إلى 13 ٪ في 2012 يدل على توجه المؤسسة نحو الكفاءة في استخدام موجوداتها .

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة : نظرا لارتفاع صافي التدفقات النقدية من نشاط المؤسسة التشغيلي من 483×10^6 دج في 2010 إلى 3596×10^6 دج فان قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المتداولة من خلال تدفقاتها التشغيلية ترتفع لكنها تبقى غير كافية باعتبار أن الالتزامات المتداولة ارتفعت هي الأخرى و تجاوزت قيمتها قيمة التدفقات النقدية الصافية الخاصة بكل سنة على حدا .

و- تقييم نتائج التحليل بالمؤسسة :

بناء على مجموع المؤشرات و النسب و الأدوات التحليلية السابقة يتمكن المحلل المالي من الكشف عن أوجه و نقاط الضعف و القوة في مختلف الجوانب من نشاط المؤسسة ؛

كما أنه و انطلاقا من جدول تدفقات الخزينة تم إثراء عملية التحليل المالي و ذلك باشتقاق المؤشرات التي تناسب الغرض المنشود من عمل المحلل المالي .

و انطلاقا مما سبق من عرض للقوائم المالية للمؤسسة و حساب و تحليل المؤشرات المشتقة منها يمكن القول :

- إن تحليل مجموع القوائم المالية لتقييم الوضعية المالية و منه استخراج الميل (tendance) أي التطويق الزمني لما حققته المؤسسة خلال فترة معينة يحتاج إلى فترة زمنية تكون طويلة نوعا و تبقى فترة ثلاث سنوات (2010-2012) كافية إلى حد معين لإجراء عملية تحليلية مرضية و التي تم اختيارها على أساس أن المؤسسة باشرت في إعداد قوائمها

المالية وفق النظام المحاسبي المالي انطلاقا من 2010 و صولا إلى 2012 وتم اختيار سنة 2009 كأساس للمقارنة ، إضافة إلى أن المؤسسة لم تواجه أي عوارض طارئة خلال هذه الفترة ؛

- إعداد القوائم المالية في المؤسسة كان وفق ما تمليه متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 حيث قامت المؤسسة بإعداد القوائم المالية الأساسية الأربعة مرفقة بملحقة توضيحية ؛

- إن المؤسسة قامت بعرض الحد الأدنى من المعلومات اللازمة ضمن قوائمها المالية ؛

- تم تعديل الميزانية المحاسبية الخاصة بسنة 2009 و تكييفها حسب ما تقتضيه متطلبات تبويب و تصنيف الخاصة بالميزانية إلى متداولة و أخرى غير متداولة و اعتبار هذه العناصر كمدخلات مباشرة في وظيفة المحلل المالي و ذلك دون الحاجة إلى تعديلها ؛

– وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7 قامت المؤسسة بإعداد قائمة تدفقات الخزينة و اكتفت بالطريقة المباشرة في إعداده لأن المعيار السابع يسمح للمؤسسة باختيار طريقة واحدة التي تراها مناسبة في اتخاذ القرار ؛

– نظرا لطبيعة النشاط و السوق الذي تنشط فيه المؤسسة فان مجموع المؤشرات و النسب المالية للمؤسسة لا تقارن بمؤسسات تنشط في قطاعات أخرى ؛

– انطلاقا من مؤشرات التوازن نعتبر أن المؤسسة حققت مبدأ التوازن المالي على اعتبار أن رأس المال العامل موجب طول الفترة ؛

– انطلاقا من نسب السيولة يلاحظ أن المؤسسة في وضعية مريحة اتجاه التزاماتها المالية ؛

– و تبقى هذه المؤشرات محدودة لمعرفة وضعية الخزينة و ما يعبر فعلا عن التغير في الوضعية العامة للخزينة هو التغير في (ر م ع) و (ا ر م ع) و انطلاقا من النتائج المتوصل اليها في قيم خزينة المؤسسة يستحسن على المؤسسة استغلال الفائض المحقق في 2012 و ذلك باقتناء استثمارات جديدة.

6– خلصت هذه الدراسة إلى مجموع نتائج منها ما هو نظري و منها ما هو تطبيقي وذلك كالأتي :

أ–النتائج النظرية :

- ✓ تهدف جملة المعايير المحاسبية الدولية إلى المساعدة في توفير معلومة مالية شفافة ، موثوق بها و معبرة فعلا عن الوضعية المالية في المؤسسة ؛
- ✓ تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية يهدف إلى تحقيق متطلبات الانفتاح على العالم الخارجي، مسايرة المستجدات و التحولات و جذب الاستثمارات ؛
- ✓ لا تؤثر المعايير المحاسبية الدولية على المنهجية العامة للتحليل المالي ، وإنما في :
  - محتوى القوائم المالية و ذلك نظرا للتوجه نحو رؤية اقتصادية أكثر ؛
  - النسب المالية ، خصوصا تلك المشتقة من جدول تدفقات الخزينة ؛
  - إضافة إلى عدم وجود تسويات و تعديلات على القوائم المالية عند تحليلها.
- ✓ وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 فان :
  - الميزانية المالية تقدم بيانات حول الوضعية المالية و يسمح شكلها النموذجي بتطبيق مبدأ المقارنة و لا تتطلب إعادة معالجتها للقيام بعملية التحليل ؛
  - جدول حسابات النتائج يعد إما حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة ، ويقدم معلومات حول أداء المؤسسة ، و هو يسهل عملية التحليل الأفقي
  - أما فيما يخص جدول تدفقات الخزينة فهو يعد حسب الطريقة المباشرة أو غير المباشرة ، و هو يوضح قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية و ذلك من خلال العديد من النسب المشتقة منه وقد تناوله بالتفصيل معيار المحاسبة الدولي السابع IAS7؛
  - إن جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة يهتم بدراسة الحركات المؤثرة في رؤوس أموال المؤسسة ؛

- ✓ تساعد المؤشرات و النسب المشتقة من القوائم المالية في التعرف على نواحي القوة و الضعف في المؤسسة و يسهل من معرفة كفاءة الإدارة في تسيير الاستخدامات بكافة أنواعها ؛
- ✓ تبقى لمسة المحلل المالي و طريقته في استخدام ما تم استنباطه من القوائم المالية أمرا لا يقل أهمية في تحديد فعالية نتائج التحليل المالي كذلك ، لأن غياب الحذر و المنطق في تفسير النتائج يفقد التحليل المالي فعاليته و لا يؤدي إلى تحقيق الدور المنوط به .

ب-النتائج التطبيقية :

من القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة توافق شكلها النموذجي مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ؛

- ✓ تم استخراج مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة اعتمادا على القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بطريقة أسهل مما كانت عليه سابقا ، و ذلك دون الحاجة لإعادة تبويب عناصرها و يلاحظ منها الأتي :
  - المؤسسة قادرة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها لوجود فائض في السيولة بدلالة موجبية رأس المال العامل طول الفترة 2009-2012 ؛
  - خزينة المؤسسة في ارتفاع مستمر طول فترة الدراسة خاصة في سنة 2012 مما قد يطرح على المؤسسة مشكلة الفرصة الضائعة للمؤسسة و يستحسن العمل على خفض رأس المال العامل للمؤسسة و ذلك بشراء استثمارات إضافية أو تسديد الموردين و رفع الاستعمالات الدورية و ذلك لرفع حاجيات رأس المال العامل ؛
- ✓ تؤثر المعايير المحاسبية الدولية على النسب المالية المشتقة من القوائم المالية للمؤسسة ، و يمس التأثير قيمة البندين المكونين للنسبة ، أحدهما أو كلاهما ؛
- ✓ باستعمال التحليل بالنسب يستنتج أن المؤسسة قادرة على تمويل مواردها الدائمة باستعمال أموالها الخاصة ، باعتبار أن نسب التمويل الذاتي كانت أكبر من الواحد طول الفترة لكن ذلك قد يحمل المؤسسة فرصة ضائعة للاستثمار ؛
- ✓ من خلال نسب السيولة (عامة و سريعة) فان المؤسسة في وضعية مريحة اتجاه التزاماتها باعتبار أن النسب كانت أكبر من الواحد طول الفترة مما يعطي للمؤسسة ضمانا أكبر للسداد ، أما من خلال نسب السيولة الحالية التي تقيم سيولة المؤسسة في أسوأ الظروف فان متاحات المؤسسة غير كافية لتسديد التزاماتها قصيرة الأجل ؛
- ✓ تقتضي متطلبات النظام المحاسبي المالي و فقا للمعيار المحاسبي الدولي الأول إظهار جميع ما على ذمة المؤسسة من حقوق و التزامات و هو فعلا ما تجسد في المؤسسة و الذي أظهرته ميزانيتها ، مما سهل استخراج نسب الاقتراض التي توضح قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها باستخدام إجمالي الأصول و التي يلاحظ منها قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها باستخدام إجمالي الأصول كما يلاحظ ارتفاع نسبة التمويل بالديون قصيرة الأجل من 20٪ في 2010 إلى 37٪ في 2012 ، وهذا ما يؤثر على وجهة نظر المقرضين و لكن بدرجة محدودة لأن المؤشر لم يتجاوز 50٪ ؛
- ✓ فيما يخص هامش الربح فيلاحظ أن المؤشر انخفض بصفة ملحوظة في 2011 نظرا لانخفاض النتيجة الراجع أساسا إلى التعويضات الخاصة بفروع المؤسسة في حاسي مسعود ؛

- ✓ من خلال تحليل جدول تدفقات الخزينة و التي أعدت وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع، تم استخراج العديد من النسب الجديدة التي تساهم بشكل أو بأخر في تفعيل التحليل المالي و إثرائه ، و يلاحظ منها أن النشاط التشغيلي هو المصدر الرئيسي للمتحصلات النقدية في المؤسسة ، وأن نسب التغطية النقدية في تحسن كبير انطلاقا من 2010 إلى غاية 2012

ج-اختبار الفرضيات :

- ✓ يعتبر التحليل المالي عملية دقيقة و مدروسة ، وهو أحد أهم الأدوات المستخدمة للحصول على معلومات تساعد المحلل المالي و الأطراف المختلفة ذات الصلة في التوصل إلى حقيقة الوضع المالي للمؤسسة على أساس مؤشرات ذات دلالة تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية صحيحة ؛

- ✓ إن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي و تسهل من تطبيق تقنياته ؛
- ✓ طبيعة التحليل المالي و سلامة نتائجه ، تعتمد على سلامة البيانات المتاحة والمفصح عنها في القوائم المالية ، هذه الأخيرة يجب أن تصمم بشكل و محتوى يخدمان الأغراض العامة لجميع الفئات المستخدمة للمعلومات، كما لا يجب عرض كافة التفاصيل في محتوى القوائم المالية دون تمييز لأن كثرة التفاصيل غير المفيدة تؤثر في فعالية نتائج التحليل المالي ؛

تقوم المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء و انطلاقا من سنة 2010 بإعداد القوائم المالية وفق ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي وهو ما يتوافق متطلبات المعايير المحاسبية و بالضبط المعيارين المحاسبيين الدوليين الأول IAS1 و السابع IAS7 ، و على أساسها تم اشتقاق العديد من النسب و المؤشرات المالية التي تساعد المحلل المالي في أداء مهمته .ر المحاسبية الدولية و بعدها

---

[1] حسين القاضي ، المحاسبة الدولية ، الدار العلمية الدولية للنشر ،عمان ،2000، ص 33.

[2] توفيق محمد شريف ، " رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية "، **مجلة الادارة العامة** ،1987،العدد 55.

[3] مرازقة صالح ، مداخلة بعنوان " الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية في الملتقى **الدولي حول الإبداع** والتغيير التنظيمي**في المنظمات** الحديثة " ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ،12**و** 13 **ماي** 2010.

[4] SIC هي اختصار دلالته لجنة تفسيرات المعايير ، أما IFRIC فدلالته لجنة تفسيرات معايير الإبلاغ المالي ، و هي لجنة تسهر على شرح و تفسير معايير المجلس الموجودة ، يلي ذلك تقديم اقتراحات تقنية حول مسائل دقيقة ، انتظارا في عرض معيار نهائي مناسب ؛

[5] محمد بوتين ، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية ، الصفحات الزرقاء ، 2010، ص47.

[6] حسين القاضي و آخرون ، المحاسبة الدولية و معاييرها ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،2008، ص106.

[7] محمد بوتين ،مرجع سبق ذكره ، ص 45.

[8] عقاري مصطفى،المعيار المحاسبي الأول :عرض القوائم المالية ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد الأول ،جوان 2007، **جامعة باتنة** ، ص ص 12-14.

[9] للمزيد من التفاصيل أنظر :1 IAS www.ifrs..org/

www.iasplus.com/ IAS1

[10] روتال عبد القادر ، التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية و المالية الدولية في مؤسسة جزائرية ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2009/2008، ص 129.

[11] محمد أبو نصار و آخرون ،معايير المحاسبة و الابلاغ المالي عمان ، الطبعة الثالثة ،2012، ص120.

[12] محمد أبو نصار و آخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص 107.

[13] www.kantakji.com/fiqh/Files/Accountancy/IAS16.doc (pour plus de details fais voir le site : www.IASB.org)

[14] العرابي حمزة، المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية (متطلبات التوافق و التطبيق) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أمحمد بوقره بومرداس ، 2012-2013، ص85 ، و للمزيد من التفاصيل أنظر الموقع : www.IASB.org

[15] www.kantakji.com/fiqh/Files/Accountancy/IAS18.doc ,(pour plus de details fais voir le site : www.IASB.org)

[16] www.kantakji.com/fiqh/Files/Accountancy/IAS24.doc,(pour plus de details fais voir le site : www.IASB.org)

[17] jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4610 ,(pour plus de details fais voir le site : www.IASB.org)

[18] العرابي حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 93 ، و للمزيد من التفاصيل أنظر الموقع : www.IASB.org

[19] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،القانون رقم :07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، العدد74 ، 2007، المادة 3 رقم .

[20] كتوش عاشور ،متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ،العدد السادس ،ص 291.

[21] بلقاضي بلقاسم ، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011 ، ص 116.

[22] أحسين عثماني ، مرجع سبق ذكره ؛ و للمزيد من التفاصيل أنظر : الجريدة الرسمية الجزائرية ، القانون رقم 07-11 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي

[23] كتوش عاشور ،مرجع سبق ذكره ،ص 292.

[24] خالد توفيق الشمري ، التحليل المالي و الاقتصادي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010، ص 54.

[25] شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ،دار زهران للنشر و التوزيع،الأردن ،2012 ، ص 38

[26] www.kantakji.com/fiqh/Files/.../1204.

[27] جمال الدين مرسي ،الإدارة المالية ،الدار الجامعية الإسكندرية ، الطبعة الأولى ،2007 ،ص 99.

[28] أيمن الشنطي ، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ،دار البداية للنشر ،عمان ،2007،ص130.

[29] محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي ، دار المريخ للنشرو التوزيع ، الرياض الطبعة الثانية ، 2009 ،ص ص 30-34.

[30] : www.kantakji.com/fiqh/Files/.../1204.doc

[31] أيمن الشنطي ، مرجع سبق ذكره ،ص 130.

[32] أنظر شعيب شنوف : التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص21-28.

[33] (أسلوب القيمة العادلة في قياس الأصول و الالتزامات بدلا من التكلفة التاريخية ، و يهدف هذا المعيارالى IFRS 13 يبين إعطاء تعريف واضح و مفصل للقيمة العادلة ، التي يعرفها على أنها السعر الذي يتم استلامه لقاء بيع أصل أو دفعه لقاء تحويل التزام في عملية منظمة بين متعاملي السوق في وقت القياس .

[34] يجب أن تحتوي كل قائمة مالية من القوائم الرئيسية على المعلومات التالية : اسم القائمة ،اسم المؤسسة المعدة لها ،توضيح ما إذا كانت القائمة لوحدة أم لمجموعة مشاريع ،الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة ،العملة المستخدمة ،مستوى تجميع أو اختصار القيمة في القوائم المالية.

[35] Pierre conso , la gestion financière de l’entreprise , 7eme édition , Dunod , Paris , 1990 ,P :80 .

[36] Josette peyrard et autres , Analyse financière (normes françaises et internationales (IAS/IFRS), Vibert ,9eme édition , 2006, P166.

[37] شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الإبلاغ المالي ،مرجع سبق ذكره ، ص 119.

[38] شعيب شنوف ،محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، الجزء الأول ،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،2008، ص216.

[39] شنوف شعيب ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ،الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ،ص 216.

[40] شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ،الجزء الأول ، ص 217.

[41] Christophe Thibierge , Analyse financière , Vuibert ,3eme édition , 2009,P :61 .

[42] كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2007، ص 204.

[43] أنظر :

- وليد ناجي الحيالي ، l لاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، إثراء للنشر و التوزيع عمان ، الأردن ، 2009، ص ص65-68 .
- شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 125-130.
- محمد فتوح و آخرون ،الإدارة المالية ،دار شعاع للنشر و التوزيع ، سوريا ، 2010، ص ص 314-337.

[44] شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي ، مرجعسبق ذكره ،ص 125-130.

[45] شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 157 -161.

[46] أنظر : - شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الإبلاغ المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص183 -188.

- عريف عبد الرزاق ومفيدة يحياوي ،الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية - تجارب تطبيقات وآفاق ، المركز الجامعي بالوادي 17 و 18 جانفي 2010.

[47] شنوف شعيب ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص211-212.